



المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة يوم الاثنين ٢٧ ذو القعدة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٠/١٠/١٩٨٠

(جلد ٢)

(العدد ١٣)

جداول الأعمال

٥

٥

٥

- ١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة المضر الدكتور كارلوس دعمس
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي المضر السيد عبد الوهاب المجالي

- ج - طلب معذرة مقدم من معالي العضو المهندس السيد عوني المصري.
د - طلب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد أمين شقير.
هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد حماد المعاينة.

(٣) تلاوة الأوراق الواردة:

١. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠٣٥٨/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٠ المتضمن تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والمجلس للنظر في وضع تشريع لتعديل قانون المالكين والمستأجرين.
٢. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٧٧٤٧/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٥ ومرفقة كتاب معالي وزير الاشغال العامة رقم ٦٧٩٤/٥ المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٥ بخصوص قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢ الصادر عن لجنة الخدمات والمرافق العامة في المجلس حول برنامج عمل وزارة الاشغال لفتح وتعميد الطرق القروية والزراعية في محافظات المملكة.
- (٤) تلاوة اجوبة الحكومة على استيضاحات السادة الاعضاء:
١. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٩٢٧٩/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/١٧ ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٤٧/٢/ب/١٥٩٩ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٦ جوابا على الاستيضاح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/١٥ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان اريتمه بشأن ارقام السيارات العمومي.
٢. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٩٨٧٢/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٢٨ جوابا على الاستيضاح رقم (١٧) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد منصور السعد البطاينة بشأن دراسات ومخططات مشروع انشاء مبنى السفارة وسكن السفير في اماره ابو ظبي.
٣. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠٥٢٥/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٢ ومرفقة كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ١٠٨٥٠/١/١٢/ش المؤرخ في ١٩٨٠/٩/٤

١- تل كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١١٣١٣ المتضمن اعادة مشروع قانون محكمة الاعلال بالتزاع العامة.
٢- تل كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١١٣١٤ المتضمن اعادة مشروع قانون اصول المحاكمات المدنية ورائق طبها المجلس.

جوابا على الاستيضاح رقم (١٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد خالد الفياض بشأن تخصيص مبلغ من صندوق دعم اللجنة المشتركة لموظفي الخدمات المدنية والبلديات في الضفة الغربية والذين تم تعيينهم بعد الاحتلال.

(٥) اجوبة الحكومة على اقتراحات السادة الاعضاء:

١. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٨١٨٣/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/١٥ ومرفقة كتاب عطوفة نائب رئيس سلطة المصادرات الطبيعية رقم ٣٥١٣/٣/١٤/أ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٧ جوابا على الاقتراح رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢١ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد سليمان اريتمه بشأن وحدات سكن اهالي قرية دامية.
٢. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٨٧١٩/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٢٩ ومرفقة كتاب معالي وزير الصحة رقم ٣٦/ش صحة الكرك/١١٢٧١ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٢٠ جوابا على الاقتراح رقم (٤) المؤرخ في ١٩٨٠/٥/١٤ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حماد المعاينة بشأن تعيين طبيب للعيون في مستشفى الكرك.
٣. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٨٩٩٣/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٤ ومرفقة كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٧١/١/٣٣٤ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٣١ جوابا على الاقتراح رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد ابراهيم ناجي العزام بشأن مركز توزيع الاسمنت في قمع.
٤. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٩٠٨٢/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٩٨/٥/٨١٠ تاريخ ١٩٨٠/٨/٢ جوابا على الاقتراح رقم (٢٥) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور اسحق مرقه بشأن وضع قوانين لمساعدة المستهلك وحماية حقوقه.
٥. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٩٢٣٠/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/١٦ ومرفقة كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٨/١٠/٧٩ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٣ جوابا على

لجنة أمن الدولة

الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن ايجاد مدرسة صناعية في الجنوب.

٦. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٩٢٥٠/٢/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/١٦ ومرفقة كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٢/١٩/٦٨ تاريخ ١٩٨٠/٨/٣ جوابا على الاقتراح رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢ المقدم من سبعة أعضاء بشأن تقديم بداية العام الدراسي للمدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية مدة اسبوعين.

٧. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠٣٨٢/٢/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٠ ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٢٣٠٩٠/٣/١٠ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/٣ جوابا على الاقتراح رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/١٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حمادة الفواز بموضوع طلب تسهيل منح جوازات السفر الى ابناء البادية الشمالية.

٨. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠٧٣٣/٢/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ك/١١٤١/٢٤/١٠ تاريخ ١٩٨٠/٩/١٠ جوابا على الاقتراح رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٧/١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد ياسين البريشي بشأن الغاء اشتراك الدخول لحديقة الاطفال في الكرك.

(٦) الاقتراحات:

أ. الاقتراح رقم (٤٤) المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٢٥ والمقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس بشأن الانتاج الزراعي.

ب. الاقتراح رقم (٤٦) المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٣ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان ارتيمة بشأن اعادة استيراد سيارات الديزل.

(٧) قرار لجنة شؤون الضفة الغربية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٨٠/٩/٢٠ بشأن مشروع قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٠

(٨) قرار اللجنة المشتركة القانونية والاقتصادية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٨ بشأن مشروع قانون مؤسسة المدن الصناعية الاردنية لسنة ١٩٨٠.

(٩) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

٥٨

المجلس الوطني

الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبتصاب قانوني في الساعة (١٠) صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٨٠/١٠/٦ برئاسة معالي السيد احمد الطراونة رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان بعيون.

وتغيب عن الاجتماع: الدكتور: الدكتور كارلوس ديمس.

وتغيب عن الاجتماع: معالي السيد عبد الوهاب المجالي، معالي السيد شقير وحامد المعاينة.

وحضر من الحكومة:

١- دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢- معالي السيد معن ابو نوار: وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار

٣- معالي السيد احمد عبد الكرم الطراونة: وزير العدل

٤- معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير المواصلات

٥- معالي السيد سليمان عرار: وزير الداخلية

٦- معالي السيد ابراهيم ايوب: وزير الترميم

٧- معالي السيد حكمت السكاك: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨- معالي الدكتور زهير ملحم: - وزير الصحة

٩- معالي السيدة انعام المفتي: وزيرة التنمية الاجتماعية

١٠- معالي الدكتور جواد العناني: وزير العمل

١١- معالي السيد وليد عصفور: وزير الصناعة والتجارة.

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم

التصاب قانوني

أعلن افتتاح الجلسة

السيد الأمين العام: (١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: لوافق عليه ونعني الأمين العام من تلاوته.

السيد الأمين العام: (٢) الاجازات والاعتذارات.



هكذا صند المجلس

أ - طلب اجازة مقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور كارلوس دعمس.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العضو السيد عبد الوهاب المجالي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة المهندس السيد عوني المصري.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد أمين شقير.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العضو السيد حماد المعايطة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على اجازات ومعذرات السادة الاعضاء؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: أرجو أعضاء المجلس الكرم لأنه لاحظت أنه كثير من الأحيان تجتمع اللجان ولا يكون هنالك نصاب ويعاد الطلب مرة ثانية كذلك لا يكتمل النصاب، أرجو من الاخوان اعضاء اللجان عندما توجه اليهم الدعوة أن يستجيبوا لكي نستطيع أن نسير في الاعمال المحالة من المجلس الى اللجان المحترمة أرجو وأكرر رجائي من اعضاء اللجان عندما يتلقوا دعوة أن يأتوا في الوقت المحدد للجنة. وشكراً.

جدول الأعمال.

السيد الامين العام: كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم م/١٤٧/١١٣١٣ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/٢٩ المتضمن اعادة (مشروع قانون محكمة الاخلال بالنزاهة العامة) لاعادة النظر فيه.

رئاسة الوزراء

الرقم: م/١٤٧/١١٣١٣

التاريخ: ١٤٠٠/١١/٢٠

الموافق: ١٩٨٠/٩/٢٩

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابي رقم م/١٤٧/١٤٤٥ تاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤، وارجو التكرم باعادة (مشروع قانون محكمة الاخلال بالنزاهة العامة) المرسل لمجلسكم الموقر بكتائي المشار اليه، لاعادة النظر فيه. واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس: الواقع ورد في كتابين من دولة رئيس الوزراء احدهما الذي تلاه الامين العام والثاني المتضمن اعادة مشروع قانون اصول المحاكمات الرئيسية يتلوه الامين العام.

السيد الامين العام:

رئاسة الوزراء

الرقم: أ/٧٦/١١٣١٤

التاريخ: ١٤٠٠/١١/٢٠

الموافق: ١٩٨٠/٩/٢٩

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابي رقم أ/٧٦/٧٢٤٦ تاريخ ١٩٨٠/٦/١٩، وارجو التكرم باعادة (مشروع قانون اصول المحاكمات المدنية) المرسل لمجلسكم الموقر بكتائي المشار اليه، لاعادة النظر فيه.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس وفيه عندنا القانونين اصول المحاكمات المدنية ومشروع قانون النزاهة العامة، لا يوجد نص في النظام الداخلي على سحبه، ولكن المبادي مقررة. وما لا يوجد فيه نص يعاد للمجلس، فهل يوافق المجلس للكرم على اعادة القانونين للحكومة حسب الطلب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام: (٣) تلاوة الاوراق الواردة:

١. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٢٧/ج/١٠٣٥٨٠ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٠ المتضمن تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والمجلس للنظر في وضع تشريع لتعديل قانون المالكين والمستأجرين.

الرقم: ٢٧/٧/ج/١٠٣٥٨

التاريخ: ١٤٠٠/١١/١

الموافق: ١٩٨٠/٩/١٠

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري الموضوع: قانون المالكين والمستأجرين

تمهيدا لوضع تشريع بتعديل قانون المالكين والمستأجرين، فاني ارى تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والمجلس لوضع مبادي وافكار واسس تساعد على وضع هذا التشريع.

سيمثل الحكومة في اللجنة المقترحة كل من:

١. معالي وزير المالية

٢. معالي وزير الاشغال العامة

٣. معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة. واقترح ان يمثل المجلس في اللجنة اربعة من اعضاءه. واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

مضر بدران

معالي رئيس المجلس: جودت بك.

السيد جودت السبول: أبدي بآني كنت ضد هذا الاقتراح لأنني كنت أرى أن تيار الحكومة هي منفصلة عن المجلس إلى اقتراح الصيغة التي تراها حسب الأصول المتبع. لكنني بعد الإيضاح الذي تفضل به دولة الرئيس في جلسة سابقة، أرى أن يترك الأمر لرئاسة المجلس للتشاور إما مع رؤساء اللجان أو مع الأعضاء

لاختيار الأعضاء الأربعة الذين سيمثلون المجلس في هذه اللجنة على أن تمثل كافة الاتجاهات، ليس اللجنة القانونية لحسب وإنما القطاع التجاري مثلاً، لأن هذا المشروع وبالتالي هذا القانون سيسم قطاعات عديدة مساً جوهرياً من الضروري أن تمثل فيه كافة الاتجاهات ما أمكن ذلك.

معالي رئيس المجلس: يعني من حيث المبدأ. الاخوان يقرروا القبول.

تفضل كمال بك.

السيد كمال الدجاني: معالي الرئيس،

التشريع من واجب الحكومة وهي التي تحتفظ بالدراسات، أمام المجلس لينظر في القانون حيناً يردّها، ولذلك إن كان هنالك أي اقتراح بضم أعضاء من المجلس تفضل الحكومة باختيارهم كأشخاص وليس عن المجلس. المجلس سيحرم بالنتيجة من أن يقول نوافق على هذا القانون أم لا نوافق. يعني أنا سنستبقى الحوادث إذا أتينا الآن وعينا أعضاء من المجلس، ولذلك أقول، إذا كانت الحكومة ترغب في اشراك بعض الأشخاص المعنيين فتقم بذلك بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم يمثلون هذا المجلس الكرم. الذي سيعود النظر للجنة القانونية والمجلس مجتمعاً للنظر في القانون.

معالي رئيس المجلس: تفضل أخ جودت. السيد جودت السبول، مع تقديري لوجهة النظر التي أبدتها معالي الزميل الاستاذ كمال الدجاني، الآ أنني لا أرى نصاً للقانون هذا المجلس أو نظامه الداخلي يمنع من الأخذ بالإقتراح يمثل المجلس في اللجنة المقترحة، وبالتالي فإنه لن يمتنع على المجلس بعد أن تتولى اللجنة المختارة دراسة المشروع، علماً بأن هذه اللجنة قد جددت مهمتها في وضع الإطبار والخطوط العريضة وليس في صياغة المشروع

لجنة صبة المجلس

وأنا أعتقد أن ذلك يمثل ضماناً من جهة واختصاراً للوقت من جهة أخرى، ولذلك فإنني لست مع معالي الزميل في اعتراضه، وأرى أنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بذلك.

معالي رئيس المجلس: باشا.
السيد سليمان ارتيمه: معالي الرئيس، أنا أثنى على اقتراح الأخ جودت وهذا لا يمنع طلب الحكومة، لأنها بدعا استشارة في الموضوع. فلأنا أقترح طرح هذا الموضوع للتصويت.

معالي رئيس المجلس: دكتور.

الدكتور عيسى القسوس: الواقع أنا أثنى على اقتراح الاستاذ كمال الدجاني، أن هذا من شأن الحكومة أن تضع القانون ويعرض ويناقشه المجلس. أما المجلس يشترك في وضعه وبمعددين يرجع يناقشه، شغله غير مقبوله حتى في نظام المجلس الحالي.

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء: معالي الرئيس، أنا لا أعتقد أنه عندما تشكل لجنة يمتنع على المجلس مناقشة اللجنة، يعني هنالك لجان المجلس المقررة في النظام سواء كانت لجنة قانونية أو اللجنة المالية أو اللجنة الاقتصادية أو اللجنة التربوية والاجتماعية، عندما تأتي وهي ميثقة من هذا المجلس بحسب النظام، تناقش من قبل أعضاء المجلس وكثيراً ما ترفض آراءها من هذا المجلس، لذلك إنما أردت التوضيح. إنه عندما تكون لجنة ميثقة من هذا المجلس لدراسة أمر هي غير ملزمة، ويستطيع أعضاء المجلس أن يناقشوها مثلاً يناقشوا اللجان الميثقة من هذا المجلس، وبنفس الوقت أذكر هنالك عدة قوانين البقت فوراً من النقاش بين المجلس والحكومة وأخذت توصية لها،



وصدورت تشريعات، يمكن ناسي قسم كبير منها إنما يحضرنى الآن حتى تعديل قانون المجلس نفسه في مواده عندما اقترح من قبل هذا المجلس في ذلك الوقت تعديل بعض مواد قانون المجلس الوطني الاستشاري وصار النقاش المشترك فوراً ظهرت مواد وأرسلت من قبل هذا المجلس وبالتفاهم مع الحكومة وأرسلت بعدئذ بالطريق الروتينية وعادت للمناقشة ثاني مره. هذا من ناحية مبدأ، أما التمثيل بمعنى التمثيل أنه لا يحق أو يحق، أنا بإعتقادي إنه يحق، يمكن المجلس يرسل بعض أعضائه في سفرات خارجية ثلاثة أربعة خمسة ستة يمثلوا وجهة نظر المجلس، عندما يعودوا يستطيع المجلس أن يناقشهم. حتى في الخارج، أنا الموضوع الصحيح مش إلى يتهرب منه، وإنما يحق أيضاً للحكومة أن تطلب من المجلس إبداء الرأي والمشورة، هذا واجب أن يعطونا مشورتهم الاخوان في المجلس في بعض النقاط، فإذا لا يريد المجلس إعطاء الرأي والمشورة فنقرر. وعندئذ الحكومة ستجتهد الاجتهاد التي

اقتراح الأخ جودت أن تترك للرئاسة اختيار الأعضاء الأربعة الذين سيشاركون في هذه اللجنة، ولكنهم لا يمثلون المجلس ولا يلزمون المجلس بالمبادئ أو الأفكار أو الآراء التي يتوصلون إليها مع أعضاء اللجنة الآخرين من الوزراء. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل أخ طاهر.

السيد طاهر حكمت: أوضح معالي الدكتور خليل السالم الكثير مما كنت سأوضحه، وصحيح أن الإشكال الذي يثور أمانتنا مصدره فكرة: هي أن هذا المجلس شبيه بالمجلس النيابي، والصحيح أنه ليس كذلك، هو مجلس نسيج وحده وله صفته الخاصة وكيانه المميز وصلاحياته المميزة، لذلك لا يستقيم القول بأن الحكومة هي الجهة التشريعية وحدها التي تقدم القوانين ولا يتعارض مع المفهوم القانوني لهذا المجلس ولا مع صلاحياته اشترك أعضاء منه في صياغة مشروع أي قانون كان. ولكن حرصاً على التقاليد والمبادئ العامة في المجالس المشابهة، ومن أجل إعطاء المزيد من الصلاحية والحرية للمجلس لمناقشة القانون الذي سيرد إليه نتيجة تأليف هذه اللجنة التي سيشارك فيها بعض من أعضائه، أعتقد أن الحل الوحيد هو أن لا تكون تسمية الأعضاء بقرار من المجلس، وإنما يجري اختيارهم إما بالإيم اختياراً عفوياً أو عشوائياً، أو يقوم الرئيس بذلك دون تفويض من المجلس للرئيس للقيام بذلك، وهذا يستقيم وضع اللجنة المقترحة ويستعيد المجلس حريته في مناقشة قراره، وأؤكد على ضرورة إلغاء صفة تمثيل على الحكومة المسمون في كتاب رئاسة الوزراء، لأن إبقاء صيغة الكتاب كما هي تعني أن أي صيغة ستتفق عليها اللجنة سيلتزم بها مجلس الوزراء، وهذا أمر لا أعتقد. أن رئيس الوزراء يرغب إليه.

نراه مناسب حول هذا الموضوع، ولكن أذكر لي نقاش الإخوان في المجلس كان طلب هذا القانون وأبدت هذا الاقتراح وإذا سمح معالي الرئيس إنه المجلس إذا قرره بالإيجاب كان به ونحن متقيدين، وإذا كان قرر بالنفي فنحن أيضاً متقيدين في القرار وشكراً.

معالي رئيس المجلس: دكتور خليل، الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس، يميل إلي أن المشكلة تتصل بفكرة التمثيل، فلما تجاوزنا فكرة التمثيل كلياً في تأليف اللجنة المشتركة لما وقع الإشكال الذي يشير إليه معالي الأخ الدجاني، ولو أن كتاب دولة رئيس الوزراء جاء يقول تمهيداً لوضع تشريع بتعديل قانون المالكيين يوضع مبادئ وأفكار وأسس الخ... دون أن يقول سيمثل الحكومة، وقال يشترك في اللجنة من الوزراء. معالي الوزراء... وأقترح أن يشترك في اللجنة أربعة من أعضائه، أي أن تلغي صفة التمثيل التي يمكن أن تعني التفويض باتخاذ القرار. فلو قلنا أنه تؤلف اللجنة من سبعة أعضاء ثلاثة وزراء وأربعة أعضاء دون أن تشير إلى تمثيل المجلس أو تمثيل الحكومة، لأنني أعتقد أن رأي الوزراء الثلاثة لم يلزم مجلس الوزراء كما أن رأي الأعضاء الأربعة لن يلزم المجلس. العملية عملية تبادل رأي ووضع أسس وأفكار، تبادل رأي. مثل هذا التبادل في الرأي مفيد جداً لاختصار كثير من سوء الفهم في المستقبل لما يتعلق بالنصوص، والحوار المسبق لاتخاذ القرارات حول التشريع، أيضاً مفيد جداً سواء أ جاءت الصيغة من الحكومة أو جاء الاقتراح من المجلس، فلا شك أن هذا الحوار سيؤدي إلى اختصار المناقشة والوصول بسرعة إلى تفاهم وإلى اتفاق. ولذلك أقترح أن تلغى من صيغة القرار الذي يخرج عن المجلس لفكرة التمثيل وإنما أؤيد اقتراح الأخ جودت بأن تترك للرئاسة اختياراً، أثنى على

لجنة اختيار الأعضاء

وحسب القانون. أما التمثيل غير ملزم لا لمجلس الوزراء كـلجنة ولا للمجلس الوطني كـلجنة مشكلة بهذا الشكل.

معالي رئيس المجلس: دكتور ربيع. الدكتور محمد ربيع، أشكر الحكومة على مجاوبها السريع لتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع دراسة جديده ناجحه، ولقد أبدى دولة الرئيس من خلال توضيحه أموراً تزيل كل لبس، وقد أبدى لي توضيحه في جلسة سابقة النقاط التي ثارت حول هذا الموضوع، لذلك أؤيد ما اقترحه الأخ سليمان باشا اريتيمه من أنه يحق للمجلس الآن أن يقرر أن يعطي رأيه في أربعة أعضاء من هذا المجلس يمثلون هذا المجلس، خاصة اذا عرفنا أن قرار هذه اللجنة غير ملزم للمجلس، يعني ممثلين المجلس لا يلزمون المجلس وممثلين الحكومة لا يلزمون مجلس الوزراء وإنما هي آراء وأفكار.

معالي رئيس المجلس: كمال بك تفضل، السيد كمال الدجاني، معالي الرئيس، قانون المجلس نص بالنسبة للقوانين على طريقتين. إحداها أن يقوم المجلس نفسه بإبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء بوضع مشروع أو قانون. فالمجلس يبتقي عنه، الثاني دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين وإبداء الرأي. فيها طريقتان، نحن الآن نلجأ إلى طريقة ثالثة لم ينص عليها القانون. أنا لا أعارض في إيجاد لجنة ولكن يقول يجب أن لا تكون اللجنة ممثلة للمجلس نفسه، كأشخاص لا بأس، لا أعارض في ذلك وربما أقول هذا إجراء صحيح، ولكن لا يجوز أن يكون الأعضاء ممثلين للمجلس نفسه، حيث يعرض القانون عليه، وبذلك تفلت الفرصة، عليهم أن يناقشوا مرة ثانية بالحرية التي يمكن أن يكونوا فيها.

معالي رئيس المجلس: الآن أصبحت القضية

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء، أعود وأقول أنه أي شيء يخرج عن هذه اللجنة ليس ملزماً، هو رأي استشاري من اللجنة، أردنا أن تتفاعل الأفكار وتستطيع أن نتوصل إلى مبادئ في هذا الموضوع. وسواء كنا نقول أن هذه اللجنة ممثلة إلى المجلس الوطني أو إلى مجلس الوزراء، كما هو معروف للقسم الأعظم من شارك في المسؤولية في مجلس الوزراء، أي لجنة تشكل من مجلس الوزراء غير ملزمة في آرائها لمجلس الوزراء، معروف هذا الحكمي، وكذلك أي لجنة مشكلة من المجلس الوطني الاستشاري غير ملزمة إلى المجلس إلا بعد المناقشة والإقناع. عندما أشكل لجنة لا يعني أنني وضعت نفسي في حلقة الإلزام. لا كمجلس وزراء ولا كمجلس وطني استشاري. اللجان القانونية غير ملزمة، اللجان المالية في الموازنة غير ملزمة، أي أخ من الإخوان عندما يريد أن يعارض نقطة من النقاط يستطيع أن يعارضها حتى من اللجان المشكلة في النظام، فما بالك بلجنة من هذا الشكل تريد أن تضع مبادئ حول هذا الموضوع، اذا كان يستطيعوا يصيغوا مشروع قانون يكون عظيم جداً، أما الصحيح أنا الذي أردته هو المبادئ، الأسس، والأسس اذا رغب الاخوان قبل رفعها تناقش. ويعني أنا أريد التفاعل الذهني، التفاعل العقلي أن يجري بيننا جيداً، إنه ما هي أحسن الطرق، لأنه هذا قانون مؤثر الصحيح لا نريد أن نقع في خطأ، سواء نحن وضعناه وأتى كمشروع من الحكومة إلى هنا، يمكن بعض الإخوان إنهم ينتقدوا بعض التواحي وتعدل ويطول الوقت، واذا وضعنا المبادئ الأساسية من هنا ومن ثم ارتفعت يمكن أن نحقق هذا الوقت، يمكن أن نلهم لنا بعض الآراء التي غفلت عنا كحكومة فهي إبداء رأي ومشورة في هذا الموضوع

تلك المشاريع إلى المجلس من قبل رئيس الوزراء. ثم نعيدا اليكم.

معالي رئيس المجلس: دكتور. الدكتور عديويه العلمي: شكراً معالي الرئيس،

أنا لهمت ما قاله دولة الرئيس، أنه المجلس يقدم اقتراحاته منفصلاً عن مجلس الوزراء. وهذا ما كنت أدعو إليه سابقاً. ولذلك أؤيد. يعني ما دام مطلوب منا أن تقدم مقترحات أو أفكار فنعملها بمعدل من مجلس الوزراء ثم تقدم بذلك.

معالي رئيس المجلس: تفضل أخ طاهر. السيد طاهر حكمت: أنا أعود لقراءة المادة (٧) التي قرأها دولة الرئيس وأقول أنه علينا أن نلاحظ أيضاً أنها تطلب أن يكون هناك مشروع قانون. أين هو مشروع القانون الذي قدمته الحكومة في هذا المجال حتى نعطي الرأي أو ندرسه؟ هذه هي النقطة الأساسية.

معالي رئيس المجلس: أرجوكم خلينا ننهي الموضوع، تفضل دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء، نقطة نظام. الفقرة (ب) تقول: - إبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء بوضع مشروع أي قانون. أعطونا نضع مشروع قانون على الأسس التي تريدها. المادتين أ و ب مترابطتين.

معالي الرئيس: النقطة طال الحديث فيها وأظن القضية أصبحت قضية تفسير. المادة (٧) بكل فقراتها إبداء الرأي. دولة الرئيس بين في الجلسة السابقة وفي هذه الجلسة أنه ليس هناك أماننا قانون للبحث، ولكن أماننا فكرة بوضع قانون والتشاور على وضع قانون للمالكين والمستأجرين. وهذا بطبيعة الحال غير ملزم. إقرار اللجنة، لا ملزم لمجلس الوزراء ولا ملزمة للمجلس الوطني ولذلك أرجو أن نلتم الحديث.

واضح، أصبح واضح في ذهن المجلس وفي ذهن الحكومة أن الأربعة الذين ينتخبوا من قبل هذا المجلس أو من قبل رئاسته رأيهم غير ملزم، ورأي اللجنة كلها غير ملزم عندما يأتي القانون. ولكن لا يمنع أن يشترك أربعة، وهنالك اقتراح وثني عليه بأن يكون التسمية من الرئيس بدل ما يكون المجلس هو الذي ينتخبهم، وحتى نلحق بين عدم إلزامهم للمجلس بقراراتهم، عندما يختار الرئيس، طبقاً بقرار من المجلس أربعة يشتركوا في وضع. نكون وفقنا بين وجهتي النظر الإلزام وعدم الإلزام. تفضل دولة الرئيس،

دولة رئيس الوزراء: أعيد قراءة المادة (٧) ثانية. تناط بالمجلس الصلاحيات التالية: -

دراسة: وهذا هو دراسة ما يطرح الآن هو دراسة. عندئذ أقول: - أقترح أن تشكل فقط من المجلس لدراسة، عندما تقول دراسة ومناقشة جميع مشاريع القوانين، أي مشروع قانون لا يأتي مسبقاً فوراً، دراسة أي مشروع هي إبداء الأفكار، الأسس، نضع مواد يعني، كيف بده يكون دراسة مشاريع قوانين وإبداء الرأي والمشورة حسبها للمجلس الوزراء. يعني أرجو أن يفسر القانونيين هذه المادة. يعني أنا قانوني، أفسرها بهذا الشكل. اذا في تفسير آخر واجتهاد آخر، وأنا يجب أستفيد من هذا الموضوع. دراسة ماذا تكون الدراسة عندما أدرس مشروع قانون أنا في المجلس. كيف يمكن أن أضع مشروع القانون؟ اذا لم أضع الأسس والمبادئ. إذن أنا سأجول اقتراحي الآن، وأرجو من المجلس أن يشكل لجنة لدراسة ومناقشة مشروع قانون المالكين والمستأجرين وإبداء الرأي فيه برفعه إلى مجلس الوزراء. أنا بقراً من المادة في القانون. ونحال

السيد كمال الدجاني، المادة (٧) الفقرة (ب) اذا نحن أردنا. نطلب من الحكومة.

دولة رئيس الوزراء: يا سيدي المجلس الذي طلب مش أنا الذي طلبت في مناقشة البيان الوزاري، المجلس الذي طلب ذلك. اذا ما بدكو بنسحب الموضوع.

معالي رئيس المجلس: لدي عدة اقتراحات من عدة أعضاء بأن المجلس هو الذي طلب، ولذلك الآن ينتهي الحديث أمامنا هذا الطلب الذي جاءنا من الحكومة بأن يكون هناك أربعة من المجلس يشتركوا مع ثلاثة من الوزراء لوضع المبادئ الأساسية الى مشروع قانون المالكين والمستأجرين.. هل يوافق المجلس على ذلك؟ السيد الأمين العام: الأكثرية.

معالي رئيس المجلس: وهل يوافق المجلس على أن يسميهم رئيس المجلس؟ السيد الأمين العام: الأكثرية.

معالي رئيس المجلس: إذن قررت أكثرية المجلس اشترك أربعة يسميهم رئيس المجلس من الوزراء الذين وردوا في كتاب رئيس الوزراء. والحقيقة أن هذه اللجنة غير ملزمة لأي من الطرفين لا للمجلس ولا للحكومة. ولا تخالف الرأي ولذلك انتهى الموضوع.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: نريد أن نعرف عدد الذين صوتوا بجانب الاقتراح. معالي رئيس المجلس: الآن نعد الأصوات من جديد. الذي يوافق رجاءاً يرفع إصبعه. هذا يا هذنان.

السيد الأمين العام: (٣٨). معالي رئيس المجلس: (٣٨) وهذا يكفي، والرئيس يجتمع مع بعض الإخوان لتسمية أربعة أشخاص. المادة التي بعدها.

السيد الأمين العام: ٢. كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ٧٧٤٧/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٥ ومرفقه كتاب معالي وزير الأشغال العامة رقم ٦٧٩٤/٥ المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٥ بخصوص قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢ الصادر عن لجنة الخدمات والمرافق العامة في المجلس حول برنامج عمل وزارة الأشغال لفتح وتعميد الطرق القروية والزراعية في محافظات المملكة. الرقم: ٧٧٤٧/٢/ج/٧/٢٧ التاريخ: ١٤٠٠/٨/٢٢ الموافق: ١٩٨٠/٧/٥

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري أشير الى كتابكم رقم ٣٥٩/٩/١ تاريخ ١٩٨٠/٦/١١.

أبعث علياً بصورة من كتاب معالي وزير الأشغال العامة رقم ٦٧٩٤/٥ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥، بخصوص قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢، الصادر عن لجنة الخدمات والمرافق العامة في المجلس الوطني الاستشاري.

واقبلوا فائق الاحترام،،

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

معالي رئيس المجلس: عبد الرؤوف بك. السيد عبد الرؤوف الروابدة: نقطة نظام. هل يتبنى معالي وزير الأشغال العامة الحالي نفس هذه السياسة الواردة في جواب معالي وزير الأشغال العامة السابق أم لا. معالي رئيس المجلس: الحكومة لها الاستمرارية. مستمره.

المخصصات من الوفر الذي تأمل الوزارة ان تحققه من اتفاقها العام ومن الرقابة الدقيقة التي تفرضها على مختلف مشاريعها وجوانب الانفاق الأخرى في ميزانيتها.

كما أرجو أن أعرض على سيادتكم أن الوزارة قد بدأت منذ الآن في التخطيط واجراء الدراسات لإعداد الموازنة للعام القادم ومن أهم مشاريعها مشاريع ايصال الطرق القروية الى كل قرية أردنية مثلاً ستعطي درجة أهمية خاصة الى توسيع الطرق القروية الحالية وتحسين مستواها الى زيادة امتداد الطرق الزراعية بهدف المساهمة في زيادة مساحات المناطق المزروعة والمروية والبلدية وتأمين ايصال المنتجات الزراعية من المزارع الى الأسواق المحلية والى الطرق الثانوية والرئيسية.

ويسعد الوزارة أن تكون على صلة وثيقة مستمرة وتعاون قريب مع أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس الوطني الاستشاري فيما يختص بأي اقتراح يساعد على تحقيق أفضل الخدمات للمواطنين.

واقبلوا فائق الاحترام،،

وزير الأشغال العامة
معن أبو نوار

محافظ العاصمة
مخصصات الطرق القروية والزراعية لمحافظة العاصمة هي (٤٠٠) ألف دينار وزعت كما يلي:-

(٢٥٠) ألف دينار لأعمال صيانة الطرق القروية والزراعية.

(١٥٠) ألف دينار لأعمال فتح وتعميد وتزليت الطرق القروية والزراعية في المحافظة حسب ما هو مبين تالياً.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: يا سيدي أنا أعلم أن للحكومة الاستمرارية. معالي رئيس المجلس: نقرأ الرد اذا الحكومة سكنت معناه موافقة، واذا اعترضت تبدي اعتراضها. أقرأ يا هذنان،

السيد الأمين العام:

الرقم: ٦٧٩٤/٥
التاريخ: ١٩٨٠/٦/٢٥
الموافق: ١٤٠٠/٨/١٢

سيادة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى لكتاب سيادتكم رقم ٧١٨٨/٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٦/١٩، بخصوص القرار رقم (٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢، الصادر عن لجنة الخدمات والمرافق العامة في المجلس الوطني الاستشاري.

أرجو أن أعرض على سيادتكم برنامج عمل الوزارة لفتح وتعميد الطرق القروية والزراعية في محافظات المملكة بعد دراستها بدقة على مستوى المحافظات من قبل المحافظين ومدراء الأشغال وبعد اقرارها من قبل الوزارة. لقد بدأ العمل في تنفيذ هذا البرنامج منذ منتصف شهر نيسان ١٩٨٠، وبعد انتهاء موسم الشتاء كلياً وسيبر العمل بصورة جيدة وحسب التوقيت دون تأخير وذلك بالإضافة الى قيام الوزارة بأمكانياتها وآلاتها بصيانة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية والزراعية حسب هذه الأهمية.

المخصصات متوفرة للقيام بهذه الأعمال، وستنفذ جميعها، وتجري الدراسة وحسب درجات الأهمية للمزيد من المشاريع القروية والزراعية. وستنفذ هذه المشاريع حسب توفر

لجنة عبد الرؤوف

المجلس الوطني الاستشاري

١٤

اسم الطريق	الطول	اسم الطريق	الطول
١. طريق أبو الزينان - دوقره	٣	١. طريق بلما - حيان الغربي والشرقي	١٨
٢. طريق أم الصليح - غريسه	٢,٥	٢. طريق المفرق أم الشعاع الشرقي والغربي	١٨
٣. طريق أم شجيرة - الختان	٣,٥	المشي - دير الورق	١٨
٤. طريق بوزا	٢	٣. الطريق العام - سوم - زخر -	
٥. طريق المصليويه	٢	كفر خنا - حجن	١٨
٦. طريق الزهدة - سحاب	١	دوقره	١٨
٧. طريق الذهبية الغربية - الدهام	١	٤. الطريق العام - الجزاره - برما	١٠
٨. طريق مزيد عليا - طور الحشاش	٣	٥. الطريق العام - صخره - كفر خل	١٠,٥
٩. طريق الناصريه - ارنبيه الغربية	١,٥	٦. طريق الحصن - شطنا - كتم	١٦
١٠. طريق سيل حسان	٢	- عجلون	
١١. طريق اربيدان / صالحية العابد	٠,٥	٧. طريق اربد - فوعره	١٣
١٢. طريق الحشاشيه - المزارع	٠,٥	٨. طريق جرش - الكفير	٨
١٣. الدخلات المؤدية لمساكن المكفوفين	١	٩. طريق اشتفتينا - حلاوه -	٢٢
في مشروع الهاشمية.		الهاشمية - خربة الوهدان	
١٤. طريق الموجب - الحويه	١	١٠. الطريق العام - جديتا	٣
١٥. طريق وادي القطار	١		
١٦. طريق دليلا المطيرات	٤	المجموع ١٣٦,٥ كم	
١٧. طريق بركة - تلاع العلى	٠,٥		
١٨. تكملة طريق قيمان خنا	٠,٥		
١٩. طريق مزارع وادي الضليل	٤		
٢٠. طريق أم البساتين - المشوبه -	١,٥		
حي المزارع			
٢١. طريق اسكان سلطة المصادر الطبيعية	٦,٠٠		

الرقم:

التاريخ: ١٩٨٠/٦/١٤

الموافق: ١٤٠٠/٨/١٤

محافظة البلقاء

مخصصات الطرق القروية والزراعية لمحافظة
البلقاء هي (٢٥٠) ألف دينار وزعت كما يلي:
(١٧٠) ألف دينار لأعمال صيانة الطرق القروية
والزراعية.

(٨٠) ألف دينار لأعمال فتح وتعميد وتزفيت
الطرق القروية والزراعية في المحافظة حسب ما
هو مبين تالياً:

الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين أول ١٩٨٠

١٥

اسم الطريق	الطول	اسم الطريق	الطول
١. المعارضه / طباعه / المنتزه	١,٥٠٠	٣٣. بطنا والطرازين وسوادا	٢,٠٠٠
٢. المديرة / جامع المايه	٠,٣٠٠	٣٤. سوميا - تبلا	١,٠٠٠
٣. دهم / سلوف / دهم الجنوبي	٢,٠٠٠	٣٥. الصبيحي - الظهره	١,٥٠٠
٤. جلعند / السفوح	٢,٠٠٠	٣٦. عرقوب الراشد	٠,٨٠٠
٥. اليزيديه / عقبة السلطية	١,٠٠٠	٣٧. بيوضه - الشرقيه	٠,٥٠٠
٦. الحديث / المضرى	٢,٠٠٠	٣٨. السنج المشرف على سيل الزرقاء	٥,٠٠٠
٧. المديرة / حي الزعيه	٠,٣٠٠	٣٩. عليقون	١,٠٠٠
٨. ام العمد / ام جوزه	١,٠٠٠	٤٠. بيوضه الشاليه	٠,٥٠٠
٩. مدرسة الزغي	٠,٢٠٠	٤١. سيحان - الحي الشرقي	٠,٣٠٠
١٠. اليزيديه / البشري	١,٠٠٠	٤٢. يرقا - المقبره	٠,٥٠٠
١١. مديرية الزراعة / السقراخ	٠,٥٠٠	٤٣. عيرا - الحداده	٠,٥٠٠
١٢. ماحص / الحي الشمالي	١,٠٠٠	٤٤. قرية وادي شبيب مع المدرسه	١,٠٠٠
١٣. نقب دبور / الفزوه والقمره	٣,٠٠٠		
١٤. ماحص / السويح	٢,٠٠٠	المجموع ٥١,٩٠٠ كم	
١٥. الفحص / الدير	١,٠٠٠		
١٦. رجا	٠,٧٠٠		
١٧. أبو نصير - المصنع	٣,٠٠٠		
١٨. أبو نصير - ام زهروره	٠,٧٠٠		
١٩. مدرسة أم الدنانير	٠,٣٠٠		
٢٠. السرو - عين الباشا	٢,٠٠٠		
٢١. الحنو - ام سنديانه	١,٠٠٠		
٢٢. السحوليه - ام المياصه	١,٠٠٠		
٢٣. بال عمان	٠,٣٠٠		
٢٤. الاقار - المصار	٠,٣٠٠		
٢٥. أبو الرثم	٢,٠٠٠		
٢٦. مسجد ومدرسة السليحي	٠,٣٠٠		
٢٧. عين الباشا - ام علقه	٠,٤٠٠		
٢٨. ام زيتونه - الحوزه	١,٠٠٠		
٢٩. ابو الردى - سوادا	٠,٥٠٠		
٣٠. زينبا - وادي لحله	١,٠٠٠		
٣١. المزود - القسام - عين حزير	٢,٠٠٠		
٣٢. النبي يوشع - قمصون - كفر هودا	٢,٠٠٠		

الرقم:

التاريخ:

الموافق:

محافظة معان

مخصصات الطرق القروية لمحافظة معان هي
(٢٥٠) ألف دينار وزعت كما يلي:
(١٠٠) ألف دينار لأعمال صيانة الطرق القروية
والزراعية.
(١٥٠) ألف دينار لأعمال فتح وتعميد الطرق
القروية والزراعية في المحافظة حسب ما هو مبين
تالياً:

اسم الطريق	الطول
١. طريق مضبيج	٦
٢. طريق لوان الزراعي	١٨
٣. طريق البيضاء	٤
من مخصصات طريق	
اسكان عشائر البدول	
المجموع	٢٨ كم

هكذا صيغ العمل

محافظة الكرك ولواء الطفيلة

مخصصات الطرق القروية والزراعية لمحافظة الكرك ولواء الطفيلة هي (٣٠٠) ألف دينار وزعت كما يلي :-

(١٥٠) ألف دينار لأعمال صيانة الطرق القروية والزراعية.

(١٥٠) ألف دينار لأعمال فتح وتعميد الطرق القروية والزراعية في المحافظة حسب ما هو مبين تالياً :-

اسم الطريق	الطول كم
١. تحسين طريق الشهابية / عي بطول	٣
٢. تحسين طريق الطيبة	٢
٣. حرقا / إمرع / مجدولين	٢
٤. شحتور	٢,٥
٥. عيتون	٠,٥
٦. البقيع - المزار	٣
٧. وادي النوايسه / ورجم النوايسه	٧,٥
٨. النجيل الشرقي	١
٩. مسعر	٠,٧٥
١٠. مرود / المشهد / مؤته	٢,٥
١١. الحسينيه / ذات راس	١
١٢. واد بن حاد	١
١٣. ام اليتاييع / صراره	١
١٤. ام رمانه	٠,٧٥
١٥. موميا / المزارع	١
١٦. البواروت	٢
١٧. بثير احوير	٣
لواء الطفيلة :-	
١٨. اوحاب الشرقية والغربية وحمامات عفرا	٣,٥

معالي رئيس المجلس، الحكومة ملتزمة بهذا الجواب.

دولة رئيس الوزراء، نعم.

معالي رئيس المجلس، عبد الرؤوف بك.

السيد عبد الرؤوف الروابده: لأنهم ملتزمين بدعي أعلن يا سيدي أئمتي أولاً اذا بنحاول أن نقرأ. دائماً صياغة الكتب الصادرة عن دولة رئيس الوزراء، ليست أن الكتاب يأتي تحريراً لكتاب صادر عن أحد الوزراء ولا يرد بأنه يمثل سياسة مجلس الوزراء، فالكتاب يقول، أبعث طياً بصورة عن كتاب معالي وزير الأشغال العامة بخصوص القرار الصادر على لجنة المرافق والخدمات. هل يعني ذلك أن هذا رأي مجلس الوزراء أم لا. مما يؤكد مثل هذه النقطة أنها ترد صيغة في كتاب معالي وزير الأشغال العامة أئمتي على دولة رئيس الوزراء أن يؤكدها وهي الواردة في الفقرة الرابعة وتقول: - أرجو أن أعرض على سيادتكم، وهو يخاطب دولة رئيس الوزراء ولا يخاطب المجلس، لأنه بعد قليل سوف يتكلم عن صلاحيات ليست للمجلس الوطني: - يقول أن الوزارة قد بدأت منذ الآن في التخطيط وإجراء الدراسات لإعداد الموازنة للعام القادم ومن أهم مشاريعها مشاريع إصالح الطرق القروية الى كل قرية أردنية. وكلمة (كل) هنا بوضع تحتها عشر خطوط. هل دولة رئيس الوزراء سيقدر في موازنة الحكومة التي ستقدم بها لهذا المجلس طريقاً لكل قرية أردنية أم لا. وشكراً.

معالي رئيس المجلس، دولة رئيس الوزراء تفضل.

دولة رئيس الوزراء: مش شرط الموازنة القادمة. يجوز في الخطة الخمسية كلها. أما كل قرية. المقصود إنه في دراسة.

معالي رئيس المجلس: أرجو أن أفسر نقطة هنا. أن الكتب التي تذهب من رئاسة المجلس الى الوزارات والمؤسسات المختلفة عن طريق دولة رئيس الوزراء وتأتي الاجرية الى المجلس عن طريق دولة رئيس الوزراء. والذي يجب



الحقيقة هو الوزارات والمؤسسات، وتحويل الرئيس كتاب الوزارة الى هذا المجلس هو تبني الحكومة الى ذلك الكتاب وإلا لأوقفه وطلب من الوزير جواب آخر ولذلك لنا تقليد سنتين ونصف. الآن الأخ عبد الرؤوف أبدي عليه نقطة نظام. ونحن بهذا الأسلوب. فأصبح تقليد أن مخبرات المجلس مع مؤسسات الدولة تأتي عن طريق رئيس الوزراء والاجابة تتلقاها عن طريق رئيس الوزراء، وتقرير أو إيصال الكتاب أو الجواب عن طريق رئيس الوزراء الى المجلس دليل على أن الحكومة وافقت على ذلك. تفضل عبد الرؤوف بك.

السيد عبد الرؤوف الروابده: مع تقديري للمقام الرئاسة الجليلية شرحت الرئاسة نقطة لم اتفرض لها بتاتاً. أنا أعلم أن أبسط المبادئ أن الكتب ترسل الى رئاسة الحكومة وتستقبل من رئاسة الحكومة. هذه أبسط المبادئ التي يقر بها قانون هذا المجلس ونظامه الداخلي، وهي ليست للنقطة التي علق عليها. أنا علق على صياغة الكتب الصادرة عن رئاسة الوزراء. قبل

هي تبني أم لا. المطلوب مني كمضو للمجلس، استمع الى رد من الحكومة، أنني أرد على سياسة متبناه. في هذا الكتاب مرفق قائمة بالطرق القروية وبتكاليفها. هل يعني ذلك أنني أناقش أن هذا الطريق صح أو غلط. سرد في الموازنة أم لم ترد، مع أن كتاب معالي وزير الأشغال العامة دقيق، يقول لمشروع قانون موازنة العام القادم. بمعنى أن أهل هذه القرى اذا قرأوا هذا الكتاب سيخبرون أن طرقهم ستنفذ خلال العام ١٩٨١. في حين أن ما فهمته من رد دولة رئيس الوزراء أن هذه الطرق قيد الدرس. لتنفيذ في احدى السنتين التي يوفر فيها المخصصات. وبالتالي مناقشتي لهذا الرد لم تعد قائمة لأنه ليس رداً متبنياً. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء: الواقع من ناحية الطرق القروية لا شك أن هناك خطة موجودة لدى الحكومة لإيصال الطريق الى كل قرية، ولكن في نفس الوقت كما أذكر كانت الحكومة بنت خطة عام ٧٩، في بداية ١٩٧٩، ورصدت لمحافظة واحدة حوالي (٧٠٠) ألف دينار لبناء الطرق القروية في محافظة واحدة فقط، زيادة على قانون الموازنة. طبعاً امكانيات التنفيذ تأتي، التي هي خارجة عن الادارة. وهو موضوع الأسفلت، معروف أن لدينا مصفاة واحدة، اذا ما كنت ناسي الرقم حول انتاجها يمكن حوالي (١٠٠) (١٢٠) طن يومي. حاجياتنا نحن لمشاريعنا الحالية يمكن حوالي (٣٠٠) طن يومياً. لا نستطيع أن نستورد من أي مكان مادة الأسفلت. لأننا حاولنا استيراد الأسفلت من الأتراك المكنة مثل العراق. فوجدنا العراق تطلب منا اسفلت نعطيهما. فحددنا الصحيح موضوع انتاج مادة الأسفلت. علماً بأن المخصصات متوفرة والدراسات منتهية كانت.

تفضل معالي الرئيس

في الواقع في موضوع آسأل وزارة الأشغال موجوده أن تصل الطرق الى كل القرى، والقرى المقصود فيها. مش كل ثلاث بيوت قرية لا. الذي يقصده وزير الأشغال القرى التي بها مجالس قروية. هذه هي القرية حسب تفسيره. وهذه حوالي (٥٠) قرية. فيهم مجالس قروية وما عليهم طرق اسفلتية. وتعهده وزارة الأشغال والحكومة أن توصل الطرق لها في موازنة العام القادم. ولكن لما إذا عملت المصفاة وتولفت مادة الاسفلت، لذلك الآن في بعض المحافظات أن تقوم بشق الطرق ترابياً الى أن تتوفر مادة الاسفلت من مصفاة بعد التوسع الجديد، والذي يأمل أنه يبدأ إنتاج الاسفلت منها في حدود ثلاثة إلى أربعة أشهر. وإنشاء الله سيمد جميع القرى ذات المجالس القروية في موازنة العام القادم.

معالي رئيس المجلس: تفضل أخ عبد السيد عبد موسى النهار، معالي الرئيس،

أشكر معالي وزير الأشغال العامة على رده



المفصل بالنسبة للطرق القروية. ولكن ما دام الرد فيه نوع من التفصيل والتسمية للقرى التي أوصلتها وزارة الأشغال العامة الى القرى، فأني أريد أن أذكر أن هناك كثير من المناطق لم يشملها هذا البرنامج. وهذه المناطق حسب معرفتي ولي منطقتي بخاصة. هي منطقة غرب وادي السير وغرب ناعور، حتى تصل الى طريق القدس - عمان - القدس. هذه المناطق هي مناطق قروية وزراعية وأثرية في آن واحد. فيجب أن لا يقتصر إيصال الطرق القروية على القرى التي لها مجالس قروية لأن هناك مناطق زراعية بحاجة ماسة الى طرق زراعية ونحن أحوج الى الانتاج الزراعي من أي شيء آخر، مثال ذلك طريق البحات - عراق الأمير هذه الطريق تصل الى أراضي سقي وبالمساحة المحددة لا تتجاوز حوالي (١٠) آلاف دونم موجودة في ذلك الوادي لا تصلها الطرق الزراعية ولذلك هجرت من قبل المزارعين ونزح المزارعين الى أطراف عمان. بالإضافة الى أن هذه الأراضي أراضي وعرة، لا يستطيع أي إنسان أن يصلها بالسيارة. ليست كبقية المناطق. أما من ناحية مادة الاسفلت. فنحن نطالب بالأولويات، أنا أعتقد أن الطرق القروية والمشاريع القروية يجب أن تكون لها الأولوية على الطرق أحياناً تحسينه أو توسيمه للطرق الرئيسية. فإذا كانت مادة الاسفلت تصرف لهذه الطرق الرئيسية، ففي الأولى أن تصرف الى الطرق القروية حتى تمنع الهجرة من الريف الى المدينة، وبالتالي نعالج مشكلتين. المشكلة الزراعية والمشكلة الحضارية. قس على ذلك. بقية المناطق التي لا أعرفها، وكذلك أود أن أشير إلى منطقة أخرى. هي طريق تلح غربي السلط بما بين الكرامة ومناطق السلط. هذه الطرق يجب أن يقام يفتحها حتى تسهل على المزارعين نقل الانتاج، وتقتصر عليهم الوقت.

معالي رئيس المجلس: تفضل يا دكتور عيسى. الدكتور عيسى القسوس: المناقشة دايرة ووزير الأشغال مش موجود.

معالي رئيس المجلس: مش مهم الوركيل موجود. توكل على الله.

الدكتور عيسى القسوس: المطلوب أن ينظر في الملاحظات أكثر وأسرع. لا أعرف اذا كانت الطرق الموجودة هنا هي الطرق المقصودة لسنة ١٩٨٠. يلاحظ لي نقص في الطرق الزراعية التي لها أهمية خاصة ولا تحتاج الى اسفلت حتى رشة حصية وتوسيع. يمكن نخدم وتشمل أراضي زراعية في كثير من المناطق. يمكن منطقة الكرك في أراضي واسعة جداً وفيها مياه مهله امهال كبير. اذا يمكن أنه وزارة الأشغال أن تأخذ في هذا الاقتراح أن تفتح الطرق الزراعية وتوسعها دون أن تزفها. تمشي وتؤدي الغرض المطلوب لي خلال هذه السنة والسنة التي تليها. اذا كانت قضية الزفته هي الأساس في التعتيل. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: سلمان بك. السيد سلمان القضاء: في الواقع، أن لجنة الخدمات والمرافق العامة تشكر على اهتمامها في موضوع المطالبة بالطرق الرئيسية والطرق القروية أيضاً. كما نشكر وزارة الأشغال العامة على اهتمامها بتسمية بعض الطرق، واعتقد أن تمرير كتاب وزير الأشغال العامة من دولة رئيس الوزراء هو موافقة على أن هذه الطرق ستنلذ في ١٩٨١ القادمة، لأن تمرير الكتاب يعني موافقة الحكومة. تكون صراحة أو دلالة. إلا أنني لاحظت أن الطرق في المملكة، والتي أرجو أن يعينني كل الطرق في المملكة، والتي أرجو أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه جميع الطرق معبده، أن الطرق في لواء حجلون بحالة سيئة ولذا فإننا نأمل أن تمني وزارة الأشغال العامة ويتم في بقية الطرق الرئيسية والقروية منها. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس، دولي رئيس الوزراء: آسف أن أرد. ولكن مضطر أن أرد على الأخ نهار وخاصة أن لديه الخبرة في هذا الموضوع. أنا لا أوافق الرأي على أساس ترك الطرق الرئيسية لتتجه الى فتح طرق جديدة لأنه الطرق الرئيسية وهذا ثبت لدينا، الحفر الموجوده فيها وضغط السير عليها، اذا أعملناها بالفعل ستتحول الى طرق ترابية، لذلك الأولوية في موضوع مادة الاسفلت هي الصيانة وليس بفتح طرق جديدة. فلنصن طرقنا التي فتحناها، أحسن ما نغيب سنتين ثلاثة ولنجده معالم طرق، ولا نجد طريق، بس حبيت أن أوضح هذه النقطة للأخ نهار.

معالي رئيس المجلس: تفضل أخ عبد السيد عبد موسى النهار: أنا لا أقصد صيانة الطرق الرئيسية، أنا أقصد هناك طرق مثلاً في حط واحد تعمل الى حطين. أو طريق تختصر كيلو متر واحد أو (٢) كيلو متر، تقوم بالصرف عليها (٢٠٠) ألف أو ربع مليون دينار. بيتا لا تصرف على الطرق القروية أكثر من (٥٠٠) ألف دينار.

معالي رئيس المجلس: تفضل باشا. السيد سلمان ارتيمه: معالي الرئيس، موضوع الطرق. أنا أقدر ظروف وزارة الأشغال حسب الموازنة الموجودة. والواقع اذا وجدنا القائمة المرفقة، هي قائمة جيدة، لكن الشيء المؤسف والمؤلم في نفس الوقت أنا من وجهة نظري أنه كل شيء يصيب أي بقعة من الأردن هو للجميع. من الخدمات والخدمات للجميع. لكن المؤسف إنه ما في عدالة في التوزيع، أنا لا أطلب المستحيل. بطلب من معالي الوزير أن يجري كشف على ضواحي عمان في أي وقت يحدده، وأنا أترك لتفسير الحكومة لنفسها، اذا كانت هذه المناطق بحاجة الى خدمات من الطرق القروية أم لا. شكراً.

هكذا عبثاً بالصور

معالي رئيس المجلس، تفضل دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء، أفضل أسلوب للموضوع هذا أن يناقش في الموازنة، لأنه من الصعب الآن أنه يحيط لي كل محافظة وقضاء. ماذا عملنا. ما يجب أنه ملاحظة أي أخ من الاخوان أن تمر دون ما أوضح النقطة. مثلاً حكي الدكتور القسوس عن فتح طرق زراعية أذكر أنه بعثنا للمحافظ بالوكالة جرافة دائمة عنده ليفتح فيها طرق قروية. لأنه يقول فتح طرق ترابية. ويذكر لي رقم ٣٠٠ أو ٤٠٠ كم استطاع يفتح خلال فترة سنة ونصف. يعني فتحنا طرق كثيرة حسب الاقتراح. يعني يشوف نفسي مضطر أن أجيب عن كل نقطة عندما يكون هنالك عدم علم أو تجاهل لما حدث في المحافظة. لأن هذا معروف وأني باقتراح من هذا المجلس في السابق حول هذا الموضوع وارسلت جرافات في هذا الأمر. اذكرها تماماً قبل سنتين ونصف. ولي عندي تقرير يمكن حوالي (٣٥٠) كم فتح طرق قروية في محافظة الكرك. فلذلك اذا بده يتوسع الموضوع في هذا الشكل بدني اضطر يعني آسف أجيب على كل أخ من الاخوان شو عملنا في محافظته. ما يحيش نمشي الأمور كأنه ما حصل شيء. يعني السكوت كأنه قبول لا يتكلم به الأخ الكريم أي أخ كريم. وشكراً.

معالي رئيس المجلس، انتهى الموضوع، المجلس اتجهه أن يطلب الى الحكومة الإهتمام فيما يتعلق بالطرق في كافة المحافظات والألوية، وإن توضع أولويات بحسب الأهمية وبحسب الحاجة، وقد استمعت الحكومة الى رغبة رأيي ومشورة المجلس في هذه الناحية، وأمل المجلس أن تعمل الحكومة جهدها في أن تستجيب لهذه الرغبة في خدمة مجتمعاتنا في كل نواحي المملكة. وأظن أن للمجلس الفلحة في الحكومة بأنها تحسن التقدير فيما يتعلق بالأولويات. وإذا كان حصل

قصور أو خطأ فإن لأي أخ من الاخوان أعضاء المجلس أن ينبه الى ذلك باقتراح أو بسؤال أو باستيضاح. كهنلي يا عدنان.

السيد الأمين العام: (٤) تلاوة أجوبة الحكومة على استيضاحات السادة الأعضاء:

١. كتاب دولة رئيس الوزراء الأفخم رقم ٩٢٧٩/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٧/٨/١٩٨٠ ومرفقه. كتاب معالي وزير الداخلي رقم ٤٧/٢/ب/١٩٥٩٩ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٦ جواباً على الاستيضاح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/١٥ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان اريتمه بشأن أرقام السيارات العمومي.

استيضاح رقم: (٩)
التاريخ: ١٩٨٠/٦/١٥
الموافق: ١٤٠٠/٨/٢

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري الأكرم

أرجو التفضل بحالة استيضاحي التالي للحكومة الموقرة.

لقد اشترى عدد من المواطنين أرقام سيارات عمومي من دائرة الترخيص بسعر الرقم الف دينار أردني وبعد مدة من الزمن استولت الحكومة على تلك الأرقام وأعطت مهلة لأصحابها مدتها سبعة سنوات تعود بعدها هذه الأرقام الى ملكية الحكومة. إلا أن فئة من الناس، أخذت أرقاماً باستدعاء فقط ولم تكلفها سوى ثلاثون فلساً ممن طوابع ولم تدفع ممن الرقم.

أني أناشد الحكومة الرشيدة بإعادة النظر في هذا الموضوع وإعادة ملكية الأرقام لأصحابها. وإذا تمرد ذلك رافع المدة الى

عشر سنوات بدلاً من سبع سنوات وأن يسري ذلك الترتيب على جميع المواطنين وليس على فئة دون أخرى. واقتبلوا فائق الاحترام.

عضو المجلس الوطني الاستشاري سليمان اريتمه

الرقم: ٩٢٧٩/٢/ج/٧/٢٧

التاريخ: ١٤٠٠/١٠/٧

الموافق: ١٩٨٠/٨/١٧

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري أشير الى كتابكم رقم ٣٧٣/١/١١/١ تاريخ ١٩٨٠/٦/١٧.

أبحث طياً بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم ٤٧/٢/ب/١٩٥٩٩ تاريخ ١٩٨٠/٨/٦ جواباً على الاستيضاح رقم (٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/١٥ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد سليمان اريتمه بشأن أرقام السيارات العمومي.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

الرقم: ١٩٥٩٩/ب/٤٧/٢

التاريخ: ١٩٨٠/٨/٦

الموافق: ١٤٠٠/٩/٢٥

دولة رئيس الوزراء الأفخم

أشارة لكتابكم رقم ٧٤٥٨/٢/ج/٧/٢٧

تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٥.

أرجو أن أوضح لدولتكم أن موضوع أرقام السيارات العمومي قد صدر بموجب قانون معدل رقم (٣) لسنة ١٩٧٧ وبأسباب موجبة لهذا التعديل من أهمها الحد من

ارتفاع سعر هذه الأرقام واحتكارها وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين بتسيير سيارات تكسي عمومي لنقل الركاب وخاصة فئة السواقين الذين ليس باستطاعتهم شراء أرقام عمومية حيث نص القانون أنه يحق لكل أردني تسجيل سيارة تكسي عمومي لقاء رسم سنوي قدره مائتا دينار على أن يحتفظ أصحاب الأرقام العمومية قبل نفاذ القانون يحق استعمالها لمدة سبع سنوات دون رسم وعلى هذا الأساس فقد أعاد القانون لأصحاب هذه الأرقام كافة المبالغ التي دفعوها ثمنها لها.

وعلى كل فإن الوزارة ستعمل الى تشكيل لجنة لدراسة ما ورد باستيضاح السيد سليمان اريتمه عضو المجلس الوطني الاستشاري وخاصة فيما يتعلق بتمديد المدة من سبع سنوات الى عشر سنوات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

وزير الداخلية
علي البشير

نسخة - الى ملف السير العام.
نسخة - الى الملف العام

السيد طاهر حكمت، نقطة نظام معالي رئيس المجلس، تفضل السيد طاهر حكمت، مرة أخرى تقودنا هذه الإجابة الى السؤال الذي سأله الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة في هذه الإجابة التي قدمها وزير الداخلية. يقول. إذا رأى دولتكم ذلك مناسباً. ونحن ننتظر الآن ما إذا كان رأي دولته أنه مناسباً.

معالي رئيس المجلس، نقطة نظام من هندي أنا. وهي أن هذا دخول لي صلب الموضوع الذي لا يسمح إلا للذي قدمه.

نسخة السيد الوزير

السيد طاهر حكمت: إذا سمحت يا سيدي، هذه نقطة النظام تتعلق في كيفية تقديم الاستيضاح، وهذا أمر عائد للجميع. أنا لا أناقش في موضوعه بالذات ولا أن أقول أن على الحكومة أن تمدد المدة عشر سنوات، ولا أطلب شيئاً من ذلك، وإنما أطلب أن يكون جواب أي وزير واضح ونهائي، ولا يضم العضو أسام خيارات، وهذا هو المطلوب، فهي نقطة نظام وارده وأرجو أن تقبلها الرئاسة.

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء: إذا سمحت شطب - إذا رأى ذلك مناسباً - من جواب معالي وزير الداخلية، لأنني أوافق الأخ طاهر.

معالي رئيس المجلس: أصبح جواب دولة الرئيس على نقطة النظام - أن الحكومة تتبنى الموضوع، وليس مرتبطاً، فإذا رأى دولة الرئيس أن ذلك مناسباً - هو يقترح. دولة الرئيس،

دولة رئيس الوزراء: إذا سمحت الصحيح قبل أن يستوضح الأخ المحترم حسب النظام، يقول أن هذا الموضوع بالفعل تحت الدراسة من حوالي أسبوعين، ويمكن أن يأتي شيء بهذا الموضوع بعشر سنوات ويمكن أن يأتي بأكثر من ذلك، مش: أقل من ذلك، فلذلك لا أريد أن أتقيد بتقييد مطلق في العشر سنوات التي وردت في جواب وزير الداخلية وإنما أقول هو الحد الأدنى، وما بنعنه نتيجة الدراسة ما يجب أحكيها الآن، وإنما في لجنة مشكلة لدراسة هذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل يا باشا. السيد سليمان ارتيمه: أشكر الحكومة على هذا الايضاح الجيد. ولكن ما أقوله إنه في حلقة مفقودة في الموضوع، في النمر لغاية ١٩٦٥، أخذت بثلاث قروش طوابع ولم يشملها هذا النظام، والنمر التي اشترت من قبل وزارة الداخلية هي النمر التي استولت عليها الحكومة، هذا الحكيم أنا مستقي من



استيضاح رقم: (١٧)
التاريخ: ١٩٨٠/٦/٢٥
الموافق: ١٤٠٠/٨/١٢

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
الأكرم

الموضوع: استيضاح
أرجو معاليكم التكرم بإحالة الاستيضاح
التالي للحكومة الموقرة للإجابة عليه.
واقبلوا جزيل الاحترام.

عضو المجلس الوطني الاستشاري
منصور البطاينة

الإستيضاح رقم: (١٧)
التاريخ: ١٩٨٠/٦/٢٥
الموافق: ١٤٠٠/٨/١٢

في عام ١٩٧٦ تمكنت السفارة الأردنية في دولة الامارات العربية المتحدة من اقتناع رئيس دولة الامارات بتخصيص قطعة أرض مساحتها تزيد عن خمسة دونمات تكون ملكاً للأردن، لإنشاء مجمع يحتوي على بناء للسفارة الأردنية ومكاتبها وبيوت سكنية للسفير وموظفي السفارة بالإضافة الى ناد للمواطنين الاردنيين هناك.

وقد تمت انذاك مراسلات بين السفارة ووزارة الخارجية التي قامت بدورها على تبني المشروع واحالته لعملا على احدى الشركات الهندسية المحلية وقد وضعت هذه الشركة المخططات الهندسية اللازمة لهذا المشروع وتقاضت أجرها.

وقد علمت أن وزارة الخارجية احوالت المشروع الى وزارة الأشغال العامة بهدف المراقبة والاشراف على التنفيذ عملاً بالأنظمة السارية.

دوائر الأمن العام المختصين في السير. توضيح دولة رئيس الوزراء هو توضيح جيد وممتاز، وأشكر دولة رئيس الوزراء على تقدير هذه الناحية لأنه بعض هذه الأرقام فيها شريكين، فهو حريص عليهم أكثر من حرصي عليهم، لأنه ما عائلتين في الرقم الواحد، أما إذا في ناس يمتحنوا هذه الأرقام كتنجارة هو حر - لأنه السلطة التنفيذية الذي يستطيع أن يتخذ القرار في هذا الموضوع. شكراً.

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس،

دولة رئيس الوزراء: يجب أضيف لهذه النقطة يمكن الحكومة يوم باعت الأرقام بألف دينار ما باعتها الآ يوم كانت الأرقام تمة ثلاث قروش طوابع صاروا بألف دينار. فلذلك أصبح حق مكتسب، يعني الحكومة يوم باعت بألف دينار قيمته النمره التي كان ماخذها قبل (١٠) أو (١٥) سنة بألف دينار أو كان في (١٣٠٠) دينار والحكومة باعت بألف دينار فأصبحت الحقوق متساوية لدى الجهتين أي شيء سيؤخذ بعد ١٩٦٥ أو قبل ١٩٦٥ هو للمواطنين جيماً سواسية.

معالي رئيس المجلس: أقرأ يا عدنان.
السيد الأمين العام:

٢. كتاب دولة رئيس الوزراء الألفم رقم ٩٨٧٢/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٢٨ جواباً على الاستيضاح رقم (١٧) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد منصور السعد البطاينة بشأن دراسات ومخططات مشروع إنشاء مبنى السفارة وسكن السفير في امانة أبو ظبي.

مكتبة عبد الرحمن

أرجو الاستيضاح من الجهات عن:

١. لماذا لم يسر المشروع في طريقه المرسوم.

عضو المجلس الوطني الاستشاري
منصور البطاينة

الرقم: ٩٨٧٢/٢/ج/٧/٢٧

التاريخ: ١٩٨٠/٨/٢٨

الموافق: ١٤٠٠/١٠/١٨

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

أشير الى كتابكم رقم ٤١٠/١١/١ تاريخ

١٩٨٠/٦/٢٥ بشأن الاستيضاح المقدم من

عضو المجلس السيد منصور البطاينة حول

مبنى السفارة وسكن السفير في أبو ظبي.

أعلمني معالي وزير الأشغال العامة بأن

دراسات ومخططات مشروع انشاء مبنى

السفارة الأردنية وسكن السفير في اماره أبو

ظبي قد أصبحت جاهزة للتنفيذ.

واقبلوا فائق الاحترام،،

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

معالي رئيس المجلس: السيد منصور.

السيد منصور البطاينة: معالي الرئيس،

١. إن جواب الحكومة على استيضاحي،

كان بعيداً جداً عما هو مطلوب، فسؤالي

الوارد في الاستيضاح كان: لماذا لم يسر هذا

المشروع في طريقه المرسوم؟ والذي كان

يجب أن ينتهي خلال نصف السنة الأولى من

عام ١٩٧٧ على أبعد حد، حسب الكتب

الرسمية المتبادلة بين السفارة ووزارة الخارجية

آنذاك، سؤالي كان غم سبب التأخير لمدة

أكثر من ثلاث سنوات ونصف، بينما تعتمد

جواب الحكومة القفز عنه وعن المطلوب منه.

٢. كان تكاليف المشروع آنذاك ربع

مليون دينار، وأصبح لا يقل اليوم عن ثلاثة

أرباع المليون، هذا فضلاً عما دفعته الخزينة من أجور عالية طوال هذه المدة، والتي بلغت حوالي ١٢٥ ألف دينار حسب سجلات وزارة الخارجية، بمعنى آخر، أن التقاعس والذي أتمنى أن أكون مخطئاً في تسميته بهذا التعت، كلف الخزينة حتى الآن وقبل أن يبدأ تنفيذ المشروع، كلف ٦٥٠ ألف دينار فقط لا غير، فكيف يمكن أن نبرر ذلك؟ نترك ذلك للحكومة نفسها.

٣. أرجو من الحكومة الموقرة، أن تسارع

في الإيعاز لمن يلزم، بضرورة البدء الفوري

بتنفيذ هذا المشروع قبل أن نخسر الأرض.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس،

دولة رئيس الوزراء: في الواقع يمكن سعادة

الأخ لأنه خدم في الإمارات طلب موضوع

الإمارات فقط والأرض، يجب أن أضيف أن

هنالك أيضاً أرض في الرياض، وهنالك

أيضاً أرض في قطر، وهنالك أراضي في

طهران، ويوجد أراضي كثيرة موجودة

الآن، لا تستطيع الحكومة أن تقبوم

بالانشاءات دفعة واحدة الى جميع السفارات،

لا تستطيع، فالآن الجواب أصبحت جاهزة

للتنفيذ وثاني شيء يقول شغله كانت تكلف

ربع مليون أو (٣٠٠) ألف دينار وصارت

تكلف الضعف، ما يكون موجود في ذلك

الوقت (٢٥٠) ألف، لذلك صعب التنفيذ

ولو (٢٥٠) ألف، وإذا كنا على نفس هذه

النظرية لدينا مشاريع هامة وكبرى وأهم

بكثير من هذه السفارة، لو انشأناها الآن

لمادث بالإنتاج لمدة خمس سنوات، أعادت

كل مضايفنا، ولكن على حسب قدراتنا

نعمل، لا نستطيع أن نبنى كل شيء دفعة

واحدة لأنه الآن رخيص ويكره بطل، لأنه

للمواطنين تحت الاحتلال.

واقبلوا فائق الاحترام..

عضو المجلس الوطني الاستشاري

خالد الفياض

الرقم: ١٠٥٢٥/٢/ج/٧/٢٧

التاريخ: ١٤٠٠/١١/٤

الموافق: ١٩٨٠/٩/١٣

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

أشير الى كتابكم رقم ٤٢٨/١١/١١/١

تاريخ: ١٩٨٠/٧/١.

أبعث طياً بصورة عن كتاب معالي وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ش

١٩٨٠/٩/٤ تاريخ: ١٠٨٥٠/١/١٢/

جواباً على الاستيضاح رقم (١٩) المؤرخ في

١٩٨٠/٦/٢٩ المقدم من عضو المجلس

الوطني الاستشاري السيد خالد الفياض،

بشأن تخصيص مبلغ من صندوق دعم اللجنة

المشتركة لموظفي الخدمات المدنية والبلديات

في الضفة الغربية والذين تم تعيينهم بعد

الاحتلال.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

مقر بدران

الرقم: ش ١٠٨٥٠/١/١٢/

التاريخ: ١٤٠٠/١٠/٢٤

الموافق: ١٩٨٠/٩/٤.

دولة رئيس الوزراء الأقدم

أشير الى كتاب دولتكم رقم

٧٨٩٦/٢/ج/٧/٢٧ تاريخ: ٩٨٠/٧/٨

ومرفقه نسخة من الاستيضاح رقم (١٩)

المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٩ المقدم من عضو

المجلس الوطني الاستشاري السيد خالد

ما فيش، فيه أولويات في الموضوع في مشاريعنا، لذلك تخضع الأمور دائماً الى الأولويات وإلى الإيرادات. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد الأمين العام اكمل.

السيد الأمين العام:

٣. كتاب دولة رئيس الوزراء الأقدم رقم

١٠٥٢٥/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في

١٩٨٠/٩/١٢ ومرفقه كتاب معالي وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ش

١٠٨٥٠/١/١٢/ المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٩

المقدم من عضو المجلس سعادة السيد خالد

الفياض بشأن تخصيص مبلغ من صندوق

دعم اللجنة المشتركة لموظفي الخدمات المدنية

والبلديات في الضفة الغربية والذين تم تعيينهم

بعد الاحتلال.

الإستيضاح رقم: (١٩)

التاريخ: ١٩٨٠/٦/٢٩

الموافق: ١٤٠٠/٨/١٦

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري

استناداً للمادة (٦٤) من النظام الداخلي

للمجلس.

أرجو أن استوضح من الحكومة الموقرة

حول ما تم من خطوات حول تخصيص مبلغ

من صندوق الدعم الذي تشرف عليه اللجنة

المشتركة لدفع معونة سنوية أو نصف سنوية

أو شهرية لموظفي الخدمات المدنية الذين تم

تعيينهم بعد الاحتلال ولموظفي البلديات،

وذلك بسبب ضالة القيمة الفعلية لرواتبهم

المحلية، وذلك من أجل الحيلولة دون

رحيلهم المستمر الى الخارج سعياً وراء دخل

يمكنهم من العيش المعقول لهم ولأسرهم،

ولفئان استنزافية الخدمات التي يقدمونها

لجنة أمن الدولة

القباض بشأن تخصيص مبلغ من صندوق دعم اللجنة المشتركة لموظفي الخدمات المدنية والبلديات في الضفة الغربية والذين تم تعيينهم بعد الاحتلال.

أعلمني معالي وزير الدولة رئيس المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة بكتابه رقم ٣١٠٤/٦/٨ تاريخ ١٩٨٠/٨/٣ بشأن الجانب الأردني في اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة سبق وعرض الموضوع على اللجنة وقد وعدت أن تنظر فيه حين توفّر الامكانيات المادية لتنفيذه إذ أن ذلك يتطلب قرابة أربعة ملايين دينار أردني على أقل تقدير وقد أكد معاليه حرص اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة على دعم اخوتنا في الأرض المحتلة بكل الامكانيات المتوفرة لديها وفي جميع المجالات حسب أولويتها.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.

حسن المومني
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس: تفضل خالد بك السيد خالد الفياض: معالي الرئيس،
تعبيراً على جواب الحكومة حول تخصيص مبلغ من صندوق الدعم الذي تشرف عليه اللجنة المشتركة لدفع معونة لموظفي الخدمات المدنية الذين تم تعيينهم بعد الاحتلال وللموظفي البلديات في الضفة الغربية المحتلة، بأن المبلغ المطلوب لذلك يقارب الأربعة ملايين ديناراً على أقل تقدير، وإن مثل هذا المبلغ غير متوفر في الوقت الحاضر، وإن اللجنة المشتركة حريصة على تقديم الدعم لـ اخوتنا في الأرض المحتلة بكل الامكانيات المتوفرة لديها وفي جميع المجالات حسب أولويتها.

فاذا علمنا ان هنالك حوالي ١٢ ألف موظف خدمة مدنية وبلدية اكثرهم من معلمي المدارس سوف تدخل هذه الاموال الى جيوبهم مباشرة دون أي تأخير لادركنا الاولوية الملحة لمثل هذه القضية ضمن قضايا الدعم المختلفة التي تعالجها اللجنة، وإن مبلغ أربعة ملايين دينار سنوياً تنفق لهذه الغاية ليست مبلغاً كبيراً اذا ما قيست بالقيمة الحقيقية لما تلبيه من خدمة وطنية لا تقدر بما في مجال الصمود وتوفّر الكفاءات اللازمة لخدمة اهلنا في الأرض المحتلة.

ومع تقديري للجهد المشكور الذي قامت به الحكومة في عرضها للموضوع على اللجنة المشتركة والوعد بالنظر فيه حين توفّر الامكانيات، لاني آمل ونحن على أبواب مؤتمر قمة عمان ان تقوم الحكومة بوضع الدول العربية التي تقدم الدعم للمواطنين في الأرض المحتلة أمام مسؤولياتها القومية الملحة لزيادة المبالغ المخصصة لذلك الدعم من جهة، وإن تضع هذه القضية بالذات في رأس قائمة أولويات الصمود لتحقيق تنفيذها من جهة أخرى.

وشكراً.
خالد الفياض
عضو المجلس الوطني الاستشاري
السيد الأمين العام: (٥) اجوبة الحكومة على اقتراحات السادة الاعضاء:
١. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٨١٨٣/٢/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/١٥ ومرافقة كتاب عطوفة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم س و ٣٥١٣/٣/١٤/أ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٧ جواباً على الاقتراح رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢١ المقدم من عضو المجلس

الوطني الاستشاري سعادة السيد سليمان ارتيمة بشأن وحدات سكن اهالي قرية داميا.

الرقم: ٨١٨٣/٢/٧/٢٧
التاريخ: ١٩٨٠/٧/١٥
الموافق: ١٤٠٠/٩/٣
معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري المكرم

اشير الى كتابكم رقم ٣٨٨/٢/١٠/١ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣ ابعث طياً بصورة عن كتاب عطوفة نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية رقم س و ٣٥١٣/٣/١٤/أ تاريخ ١٩٨٠/٧/٧ جواباً على الاقتراح رقم (٢) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سليمان ارتيمة بشأن وحدات سكن اهالي قرية داميا. واقبلو فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي
الرقم: س و ٣٥١٣/٣/١٤/أ
التاريخ: ١٩٨٠/٧/٧
الموافق: ١٤٠٠/٨/٢٤
دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتابكم رقم ١٩٨٠/٦/٢٧/٢/٧ تاريخ ٧٥٢٠/٢/٧/٢٧ ومرافقة الاقتراح رقم (٢١) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢١ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد سليمان ارتيمة بشأن وحدات سكن اهالي قرية داميا.
قامت سلطة وادي الاردن عام ١٩٧٣ (هيئة وادي الاردن آنذاك) بتخطيط موقع قرية داميا الجديد ووزعت قطع الاراضي المخصصة للسكن على اهالي القرية وتم الاجتماع بهم على فترات متقاربة لشرح

مشروع الاسكان في قريتهم ويتلخص هذا المشروع بما يلي:-

تقوم السلطة بتوفير الارض اللازمة لبناء مسكن للمستفيد بمساحة (٢٨٨) متراً مربعاً، كما تقوم بتوفير مواد البناء في الموقع من طوب واسمنت وحديد وحصمه وابواب وشبابيك وخلافه، ويتوجب على المستفيد القيام بالبناء وتحمل كلفة الايدي العاملة اللازمة لذلك، ووظفت السلطة لذلك عدداً من المهندسين والمراقبين الفنيين لمساعدة هؤلاء المستفيدين، كما وضعت عدداً من القلابات والاوناس والخلاطات تحت تصرفهم.

تقدم للاشتراك في المشروع بعد جهد (٤٩) مستفيد قاموا ببناء مساكنهم ولم يستجيب الباقون للاحاح السلطة عليهم للاشتراك في المشروع آمليين ان تقوم السلطة ببناء المساكن لهم بالمجان.

رصد للمشروع المذكور مبلغ (٣٠) ألف دينار من الحكومة و (٣٠) ألف دينار اخرى منحة من وكالة الولايات المتحدة للامم المتحدة، وقد صرفت السلطة على المواد والالزام والمحروقات للمشروع مبلغ (٥٤١٣٩) ديناراً، وصرفت على الايدي العاملة التي وظفت لصنع الطوب والعمالة بالمستودعات وصيانة الآليات مبلغاً يفوق ذلك بكثير.

وقد قامت السلطة مؤخراً ببناء (٥٠) وحدة سكنية وعرضتها على الراغبين في الشراء، ووفرت لهم قروصاً لهذا الغرض، وبامكان الراغبين منهم الاستفادة من هذا المشروع اسوة بباقي سكان الوادي. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس سلطة وادي الاردن
عمر عبد الله دخقان

لجنة امنية الاول

معالي رئيس المجلس: تفضل يا باشا. السيد سليمان اوتيمة: في قرية في حرب ١٩٦٧ لظروف أمنية منعهم من القرية هذه ووعدهم بأن ينوا لهم قرية ثانية، في سنة ١٩٦٧. كان البناء رخيص جداً السلطة استنتت هذا الموضوع حتى صار البناء حتى في القرى والحمد لله يكلف (٦٠) دينار بينا المدن (١٠٠) دينار، فبعدما عرضوا عليهم الألمان هذه فالقسم الذي عنده قدرة اشترى، والذي ما عنده ما اشترى، علماً بأن بيوتهم الأساسية التي منعوا عنها هي لا تزال قائمة، شكراً.

السيد الامين العام: جواب العضو السيد حاد المعايطة مؤجل بسبب غيابه. معالي رئيس المجلس: اذن الذي بعده. السيد الامين العام: ٣. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٧/٢٧/ج/٨٩٩٣ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٤ ومرفقة كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٧١/١/٣٣٤ المؤرخ في ١٩٨٠/٧/٣١ جواباً على الاقتراح رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد ابراهيم ناجي العزام بشأن مركز توزيع الاسمنت في قم.

الرقم: ٨٩٩٣/٢/ج/٧/٢٧
التاريخ: ١٤٠٠/٩/٢٣
الموافق: ١٩٨٠/٨/٣

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري اشر الى كتابكم رقم ٤٣٢/٢/١٠/١ تاريخ ١٩٨٠/٧/٢ ابعث طياً بصورة عن كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٧١/١/٣٣٤ تاريخ ١٩٨٠/٧/٣١ جواباً على الاقتراح رقم (٢٣) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣.

والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد ابراهيم ناجي العزام بشأن مركز توزيع الاسمنت في قم. واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

الرقم: ٧٧٧١/١/٣٣٤
التاريخ: ١٩٨٠/٧/٣١
الموافق: ١٤٠٠/٩/١٩

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٧٩٦٨/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٧/٩ ومرفقة الاقتراح رقم ٢٣ المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٣ والمقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد ابراهيم ناجي العزام بشأن مركز توزيع الاسمنت في قم وأرجو أن ابين ما يلي:-

١. لقد حدد امر الدفاع رقم (١) لعام ١٩٨٠ الصادر عن وزير الصناعة والتجارة تحت رقم ٢٤٠٣/٣٣٤ تاريخ ١٩٨٠/٢/٢٠ المدن الرئيسية في المملكة التي يتم نقل مادة الاسمنت اليها على نفقة شركة مصانع الاسمنت وهذه المدن هي عمان، السلطة، مادبا، الزرقاء، المفرق، الرمثا، اربد، جرش، عجلون، الكرك، الطفيلة، معان، العقبة، الشونة الشمالية.

٢. عند تحديد مراكز التوزيع في المدن الرئيسية المبينة اعلاه اخذت الاسس التالية بالاعتبار:-

١/٢ توفير مادة الاسمنت في جميع انحاء المملكة.
٢/٢ ان تكون مراكز التوزيع قريبة من مناطق الاستهلاك.



وكما أن ذلك الاقتراح لم يطلب لبلدة قم فقط بل للمنطقة التي تحيط بها وهي مؤلفة من عدة قرى وقسم منطقة متوسطة بها ويوجد مركز لتوزيع الاسمنت فيها ولكن شركة مصانع الاسمنت تأتى ايصال مادة الاسمنت اليها اسوة بالمراكز الثانية. وقد قدمت اقتراحي هذا بناءً على قول جلالة الحسين فلنخدم هذه الامة ولتبنى هذا البلد. ابراهيم العزام

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس دولة رئيس الوزراء: في الواقع اذا كان قصد العضو المحترم بأن تقوم شركة الاسمنت بأن توصل الاسمنت كما ذكر وزير الصناعة الى كل مكان، فهذه مصيبة بالفعل، لماذا العضو المحترم قال على قم وما قال على الطرة. وهي من محافظة اربد. اذا كان هو يمثل محافظة اربد. ومش معقول يقول عن نفسه إنه يمثل قم أو قم إذا يمثل محافظة اربد. عليه أن يطلب الى الطرة ويطلب الى الشجرة ويطلب الى حرثا ويطلب الى

٣/٢ ان يكون المركز في موقع متوسط لخدمة عدة قرى استهلاكها قليل بحيث لا يبرر انشاء مراكز توزيع رئيسية فيها. ٤/٢ ان تتواجد مراكز التوزيع في كافة المراكز للتقسيمات الادارية (المحافظات الاولى، الاقضية).

٥/٢ توفر وسائل النقل والطرق الملائمة لشحن الاسمنت لهذه المراكز بكميات اقتصادية بوسائل الشحن الكبيرة.

٣. في ضوء الاعتبارات الموضحة اعلاه واذا اخذ عدد السكان لبلدة قم قياسي لجميع القرى التي يمكن توفير مراكز توزيع فيها فان ذلك يعني فتح ما ينوف على اربعين مركزاً اضافياً ومعها يصح الشحن والتوزيع لهذه المراكز غير اقتصادي بموجب الاسعار المقررة حالياً.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،
المهندس على التسور
وزير الصناعة والتجارة

معالي رئيس المجلس: السيد العزام
السيد ابراهيم العزام: معالي الرئيس

لا أدري ماذا أقول إذ أنه صار من المؤكد والمعروف أنه بعد وصول جواب الوزارة أو الوزير المختص ويقول - لا تبقى هذه الكلمة هي التي يواخذ بها ولكي هنا أرد أن اوضح ما يلي:

جاء في رد معالي وزير الصناعة والتجارة وفي الفقرة ٣/٢ من الفقرة الثانية من الرد أن تتواجد مراكز التوزيع في كافة المراكز للتقسيمات الادارية والمحافظات والاولوية والاقضية فهنا أقول إن كانت تلك المنطقة محرومة من مركز اداري لهل محرم من الخدمات؟

اسحق مرقه بشأن وضع قوانين لمساعدة المستهلك وحماية حقوقه.
واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

الرقم: ٧٧٩٨/٥/١/٨١٠

التاريخ: ١٩٨٠/٨/٢

الموافق: ١٤٠٠/٩/٢١

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب دولتك رقم ٧٧٩٨/٥/١/٨١٠ تاريخ ١٩٨٠/٧/٩
ومرفقة الاقتراح المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة الدكتور محمد اسحق مرقه حول وضع قوانين لمساعدة المستهلك وحماية حقوقه.

لما كان موضوع حماية حقوق المستهلك والاسعار تعالج من اكثر من جهة فقد تم مناقشة الاقتراح المنوه عنه اعلاه مع معالي وزير التموين وخبرائه كما تم استعراض القوانين والانظمة السارية المفعول والمعنبة بهذا الموضوع ويسرني ان ابين ما يلي في ضوء ذلك معتمدا البنود حسب ورودها في الاقتراح:

أولاً: فيما يتعلق بالبند الاول من الاقتراح حول تخصيص وتعيين دائرة حكومية لحماية حقوق المستهلك وللأسعار.

فان قانون المواصفات والمقاييس رقم ١٩٧٢/٢٤ يولي الحماية لحقوق المستهلك والمحافظة على صحته وسلامته. ان هذا القانون يخول مديرية المواصفات والمقاييس بوزارة الصناعة والتجارة وضع المواصفات القياسية لمختلف السلع والمواد سواء المصنوعة محليا او المستوردة بحيث تتضمن المواصفة الاشتراطات الواجب توفرها في المادة والحد الادنى من الجودة. وفي حالة المواد الغذائية تتضمن

كفر سوم ويطلب ويطلب، في تلك المنطقة يمكن الطلبات بده يكون في (١٠٠) مركز توزيع مش معقول. قم بعيدة عن اربد (١٧) كم يعني الذي ينزل على مركز المحطة من تلاح العمل (١٧) كم لا نضع في تلاح العمل ولا في وادي السير والمركز هو المحطة، والمسافة نفس مسافتكم اربد وليس من المعقول أقول أن نصل في خدماتنا، فلتبني هذا البلد ولتخدم هذا البلد هو المقصود إنه نوصّل كيبس الاسمنت كما يقولوا - تحت يد الجبانة - هذا مش وارد. شكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل اخ ابراهيم السيد ابراهيم العزام: عند تحديدي لمركز قم لانه في منطقة وسطية وتخدم قرى كثيرة ولا يصل اليها الاسمنت.

معالي رئيس المجلس: كمل يا عدنان. السيد الامين العام: ٤. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٧٧٩٨/٥/١/٨١٠ تاريخ ١٩٨٠/٨/٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٩٨/٥/٨١٠ تاريخ ١٩٨٠/٨/٢ جوابا على الاقتراح رقم (٢٥) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٥ المقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور اسحق مرقه بشأن وضع قوانين لمساعدة المستهلك وحماية حقوقه.

الرقم: ٧٧٩٨/٥/١/٨١٠

التاريخ: ١٤٠٠/٩/٢٥

الموافق: ١٩٨٠/٨/٦

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري اشير الى كتابكم رقم ٤٣٠/١/١٠/١ تاريخ ١٩٨٠/٧/٢

ابحث طيا بصورة عن كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٧٧٩٨/٥/٨١٠ تاريخ ١٩٨٠/٨/٢ جوابا على الاقتراح رقم (٢٥) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢٥ والمقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة الدكتور

مطابقتها للمواصفات القياسية الوطنية والعالمية وصلاحياتها للاستهلاك البشري.

ثانياً: فيما يتعلق بالبند الثاني حول وضع قوانين لحماية حقوق المستهلك من حيث الكمية والنوع والجودة والصيانة وتوفر قطع الغيار.

فكما ورد سابقا فان المواصفات تحدد النوعية والجودة كما تشترط مواصفات بطاقات البيان ابراز الوزن او الحجم وتاريخ الصنع حيثما كان ذلك لازماً.

وبالنسبة لقطع الغيار وتوفرها وتحديد اسعارها، فان وزارة التموين تقوم بتحديد اسعار قطع الغيار بالنسبة للسيارات وضرورة توفرها. اما بالنسبة للصيانة وقطع الغيار الاخرى فلا يوجد لغاية الان نص يخول اية جهة القيام بذلك وانما يقوم وكيل كل سلعة بتأمين الصيانة وقطع الغيار اللازمة لمستورداته انطلاقاً من روح المنافسة بين الاسماء التجارية لكل سلعة.

ثالثاً: فيما يختص بالبند الثالث بوضع قوانين لمنع التعامل مع البضائع التي يمكن ان تكون خطرة أو ضارة بالمستهلك.

فان وزارة الصحة تشرف بموجب قانون الصحة العامة رقم ١٩٧١/٣٠ على الادوية والمقايير وكذلك على المواد الغذائية وصلاحياتها للاستهلاك البشري هذا بالإضافة الى مديرية المواصفات والمقاييس التي تحدد المواد المسموح باضافتها الى المواد الغذائية مثل الملونات والمنكهات والمواد الحافظة والمبيدات وغيرها والشروط الصحية الواجب توفرها في المادة الغذائية.

كما وان وزارة التموين وامانة العاصمة والبلديات تقوم بمراقبة المواد الغذائية المعروضة داخل المحلات التجارية للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري.

المواصفات الاشتراطات الصحية والمواد المسموح باضافتها ونسبها وكذلك المواد الممنوع استعمالها، وتشمل كذلك طرق الفحص والتحليل والبيانات الايضاحية الواجب كتابتها على العبوة والتي يجب ان تتضمن كل المعلومات الاساسية عن المادة وبلد الصنع والكمية بالوزن او الحجم وطرق التداول والتخضير والتجهيز واية محاذير يجب الانتباه اليها. علماً بأنه صدر لغاية الان (١٦١) مواصفة تغطي مواد غذائية ومواد انشائية وصناعية.

اما بالنسبة للمواد التي لم تصدر لها مواصفات قياسية وطنية فان مديرية المواصفات في وزارة الصناعة والتجارة تقوم حالياً بتحضير مشروع تعديل قانون المواصفات والمقاييس بحيث يتضمن مزيداً من الصلاحية في مجال قمع الغش وحماية المستهلك وسد الثغرات التي يمكن التحايل والغش من خلالها.

هذا وتم مراقبة تطبيق المواصفات الموضوعية سواء على منتجات المصانع المحلية او على المواد المستوردة.

كما تتم مراقبة الاوزان والموازين والاطوال والمكاييل والعدادات بالاستناد الى نظام الرقابة المترو لوجية القانونية رقم ١٩٧٢/٥٨ وكذلك مراقبة المصنوعات ودمغها استناداً الى القانون المؤقت لدمغ ومراقبة المصوغات والمعادن الثمينة رقم ١٩٧٥/١٠.

اما فيما يتعلق بالاسعار فان وزارة التموين بموجب نظام التموين رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٤ هي المخولة بتحديد اسعار المواد الغذائية بالاستناد الى المواصفات القياسية لتلك المواد ومراقبة التقيد بتلك الاسعار كما يقوم من جهة اخرى قسم مراقبة الجودة بوزارة التموين بمراقبة المواد المعروضة في الاسواق سواء كانت من الانتاج المحلي او المستورد وذلك للتأكد من

تكنولوجيا العمل



من جهة ولذا اعود لاؤكد اقتراحي بتعيين دائرة حكومية خاصة لتعالج هذا الامر من شق نواحيه ولي هذا ما يجعل الامر اكثر ايجابية.

أما بالنسبة لقطع الغيار فقد جاء بالرد أن وكيل كل سلعة يقوم بتأمين الصيانة وقطع الغيار اللازمة مستورداته وهذا للأسف لا يحصل بالنسبة لكثير من الاجهزة ولذا أرجو أن يطبق على هذه الاجهزة ما يطبق على السيارات من الزام بتأمين قطع الغيار قبل طرح أي جهاز للبيع في الاسواق.

أما بالنسبة للتعامل مع البضائع التي يمكن أن تكون ضارة فلم أقصد قصرها على المواد الغذائية ولكن كنت اعني أيضا وبالتحديد ما له علاقة ببالعاب الاطفال مثل الصواريخ والمفرقات.

وختاماً أطالب اجهزة وزارة الاعلام بالتشديد ومراقبة الاعلانات الدعائية قبل السماح بعرضها.

وأكرر شكري على كل ما يبذل في هذا المجال.

الدكتور اسحق مرقه

رابعا: وبالنسبة لوضع قوانين لتنظيم ومراقبة الاعلانات الدعائية في الصحف والمجلات والسبنا وحماية المستهلك من الدعايات غير الصادقة وغير شريفة او مهذبة فان الاعلان عن المادة نفسها تحكمه مواصفة بطاقة البيان وهي تمنع الاعلان المضلل والخداع.

اما فيما يتعلق بمراقبة الاعلانات الدعائية لدى مختلف وسائل الاعلان فلا يوجد ما ينص على ذلك وسيعمل التعديل المقترح لقانون المواصفات والمقاييس ليشمل قمع الغش بوجه عام، بحيث يتضمن مراقبة الاعلانات بمختلف الوسائل وحماية المستهلك من الدعايات المضللة.

اما فيما يتعلق بالاعلان الدعائي غير المهذب فان الاشراف على ذلك يتم بواسطة اجهزة وزارة الاعلام.

ما تقدم يتضح ان القوانين والانظمة الصادرة والتي تطبقها الدوائر الحكومية المختلفة كل من مجال اختصاصه قد ضمنت بشكل او بآخر حماية المستهلك والمحافظة على حقوقه وعلى سلامته وصحته وان ما يعمل على اصداره من تعديل لاحكام مواد قانون المواصفات والمقاييس في مجال معالجة قمع الغش سيحول دون ايجاد فرصة للغش والخداع.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام، وزير الصناعة والتجارة المهندس/ على النصور

معالي رئيس المجلس: تفضل الدكتور الدكتور اسحق مرقه: اشكر الحكومة ووزير الصناعة والتجارة عميق الشكر على الاهتمام الواضح بدراسة اقتراحي بخصوص وضع قوانين لمساعدة المستهلك وحماية حقوقه.

لقد اوضح الرد وجود قوانين عديدة لتحقيق هذا الهدف الا ان الامر يعالج من اكثر

معالي رئيس المجلس: كمل يا عدنان.

السيد الامين العام: ٥. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٧/٢٧/ج/٩٢٣٠ المؤرخ في ١٦/٨/١٩٨٠ ومرفقة كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٨/١٠/٧٩ المؤرخ في ٣/٣/١٩٨٠ جوابا على الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٨٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن ايجاد مدرسة صناعية في الجنوب.

الرقم: ٩٢٣٠/٢/ج/٧/٢٧

التاريخ: ١٤٠٠/١٠/٥

الموافق: ١٦/٨/١٩٨٠

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري اشير الى كتابكم رقم ٣٨٩/٢/١٠/١ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٣.

ابعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٨/١٠/٧٩ تاريخ ٣/٨/١٩٨٠، جوابا على الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٨٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن ايجاد مدرسة صناعية في الجنوب.

واقبلوا فائق الاحترام،

رئيس الوزراء قاسم الريماوي

الرقم: ٣٥١١٨/١٠/٧٩

التاريخ: ١٩٨٠/٨/٣

الموافق: ١٤٠٠/٩/٢٢

دولة رئيس الوزراء الافخم الموضوع/ انشاء مدرسة صناعية في الجنوب

بالاشارة الى كتابكم رقم ٧٥١٩/٢/ج/٧/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨.

ارجو ان اوضح لكم المعلومات التالية الخاصة بالمدارس الثانوية الصناعية ومراكز

التدريب الحرفي القائمة حاليا والتي ستفتح اعتبارا من مطلع العام الدراسي ١٩٨١/٨٠، والمدارس والمعاهد المهنية التي تنوي الوزارة انشاءها ضمن الخطة الخمسية ٨٥/٨١.

١- المدارس والمراكز حاليا:
أ- شعبة ثانوي صناعي بالمدرسة الثانوية الزراعية/ الربة في تخصص ميكانيك آلات زراعية علما بأن المدرسة بها قسم داخل للطلاب.

ب- مركز التدريب الحرفي/ معان وبه تخصصات الكهرباء والتدفة المركزية والادوات الصحية.

ج- مركز التدريب الحرفي/ الكرك وبه تخصصات الكهرباء والحدادة - واللحام.

٢- المدارس والمراكز التي ستفتح اعتبارا من مطلع العام الدراسي ١٩٨١/٨٠

أ - المدرسة الثانوية الصناعية العقبة وبها مركز تدريب حرفي بالفترة المسائية وتشمل على التخصصات التالية:-

التكييف والتبريد، ميكانيك آلات دقيقة، صيانة ميكانيكية، كهرباء استعمال نقل ومناولة المواد. وبها قسم داخل لاستقبال الطلاب.

ب - مركز التدريب الحرفي/ القوية - معان وبه تخصصات ميكانيكا عامة كهرباء.

ج - مركز التدريب الحرفي/ حي - الكرك وبه تخصصات ميكانيكا عامة، نجارة.

د- مركز التدريب الحرفي/ القصر - الكرك وبه تخصصات الكهرباء الحدادة واللحام.

هـ - مركز التدريب الحرفي - الطفيلة وبه تخصص الكهرباء.

٣- مدرسة ثانوية شاملة/ معان ضمن المشروع التربوي الثالث وستفتح عام ١٩٨٤/٨٣، وبها قسم ثانوي صناعي وتشمل على التخصصات التالية:-

لجنة صناعية

رابعا: وبالنسبة لوضع قوانين لتنظيم ومراقبة الاعلانات الدعائية في الصحف والمجلات والسينما وحماية المستهلك من الدعايات غير الصادقة وغير شريفة او مهذبة فان الاعلان عن المادة نفسها تحكمه مواصفة بطاقة البيان وهي تمنع الاعلان المضلل والخداع.

اما فيما يتعلق بمراقبة الاعلانات الدعائية لدى مختلف وسائل الاعلان فلا يوجد ما ينص على ذلك وسيعمل التعديل المقترح لقانون المواصفات والمقاييس ليشمل قمع الغش بوجه عام، بحيث يتضمن مراقبة الاعلانات بمختلف الوسائل وحماية المستهلك من الدعايات المضللة.

اما فيما يتعلق بالاعلان الدعائي غير المهذب فان الاشراف على ذلك يتم بواسطة اجهزة وزارة الاعلام.

ما تقدم يتضح ان القوانين والانظمة الصادرة والتي تطبقها الدوائر الحكومية المختلفة كل من مجال اختصاصه قد ضمنت بشكل او بآخر حماية المستهلك والمحافظة على حقوقه وعلى سلامته وصحته وان ما يعمل على اصداره من تعديل لاحكام مواد قانون المواصفات والمقاييس في مجال معالجة قمع الغش سيحول دون ايجاد فرصة للغش والخداع.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،
وزير الصناعة والتجارة
المهندس/ علي النصور

معالي رئيس المجلس: تفضل الدكتور الدكتور اسحق مرقه، اشكر الحكومة ووزير الصناعة والتجارة عميق الشكر على الاهتمام الواضح بدراسة اقتراحي بخصوص وضع قوانين لمساعدة المستهلك وحماية حقوقه.

لقد اوضح الرد وجود قوانين عديدة لتحقيق هذا الهدف الا ان الامر يعالج من اكثر



من جهة ولذا اعود لاؤكد اقتراحي بتعيين دائرة حكومية خاصة لتعالج هذا الامر من شتى نواحيه وفي هذا ما يجعل الامر اكثر ايجابية.

اما بالنسبة لقطع الغيار فقد جاء بالرد ان وكيل كل سلعة يقوم بتأمين الصيانة وقطع الغيار اللازمة لمستورديه وهذا وللأسف لا يحصل بالنسبة لكثير من الاجهزة ولذا أرجو ان يطبق على هذه الاجهزة ما يطبق على السيارات من الزام بتأمين قطع الغيار قبل طرح أي جهاز للبيع في الاسواق.

أما بالنسبة للتعامل مع البضائع التي يمكن أن تكون ضارة فلم أقصد قصرها على المواد الغذائية ولكن كنت اعني أيضا وبالتحديد ما له علاقة بالابواب الاطفال مثل الصواريخ والفرقعات.

وختاماً أطالب اجهزة وزارة الاعلام بالتشديد ومراقبة الاعلانات الدعائية قبل السماح بعرضها.

وأكرر شكري على كل ما يبذل في هذا المجال.

الدكتور اسحق مرقه

التدريب الحرفي القائمة حالياً والتي ستفتح اعتباراً من مطلع العام الدراسي ١٩٨١/٨٠. والمدارس والمعاهد المهمة التي تنوي الادارة انشاءها ضمن الخطة الخمسية ٨١/٨٥.

١- المدارس والمراكز حالياً:
أ- شعبة ثانوي صناعي بالمدرسة الثانوية الزراعية/ الرية في تخصص ميكانيك آلات زراعية علماً بأن المدرسة بها قسم داخل للطلاب.

ب- مركز التدريب الحرفي/ معان وبه تخصصات الكهرباء والتدفئة المركزية والادوات الصحية.

ج- مركز التدريب الحرفي/ الكرك وبه تخصصات الكهرباء والحدادة - واللحام.

٢- المدارس والمراكز التي ستفتح اعتباراً من مطلع العام الدراسي ١٩٨١/٨٠

أ- المدرسة الثانوية الصناعية العقبة وبها مركز تدريب حرفي بالفترة المسائية وتشمل على التخصصات التالية:-

التكليف والتبريد، ميكانيك آلات دقيقة، صيانة ميكانيكية، كهرباء استعمال نقل ومناولة المواد. وبها قسم داخل لاستقبال الطلاب.

ب- مركز التدريب الحرفي/ القوية - معان وبه تخصصات ميكانيكا عامة كهرباء.

ج- مركز التدريب الحرفي/ حي - الكرك وبه تخصصات ميكانيكا عامة، نجارة.

د- مركز التدريب الحرفي/ القصر - الكرك وبه تخصصات الكهرباء الحدادة واللحام.

هـ - مركز التدريب الحرفي - الطفيلة وبه تخصص الكهرباء.

٣- مدرسة ثانوية شاملة/ معان ضمن المشروع التربوي الثالث وستفتح عام ١٩٨٤/٨٣، وبها قسم ثانوي صناعي وتشمل على التخصصات التالية:-

معالي رئيس المجلس: كمل يا عدنان. السيد الامين العام: ٥. كتاب دولة رئيس الوزراء الاقضى رقم ٢٧/٧/ج/٢٣٠ المؤرخ في ١٦/٨/١٩٨٠ ومرفقة كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٨/١٠/٧٩ المؤرخ في ٣/٨/١٩٨٠ جواباً على الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٨٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن ايجاد مدرسة صناعية في الجنوب.

الرقم: ٢٧/٧/ج/٢٣٠
التاريخ: ٥/١٠/١٤٠٠
الموافق: ١٦/٨/١٩٨٠

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اشير الى كتابكم رقم ١/١٠/٣٨٩ تاريخ ٢٣/٦/١٩٨٠.

ايضاً طياً بنسخة من كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٨/١٠/٧٩ تاريخ ٣/٨/١٩٨٠، جواباً على الاقتراح رقم (٢٠) المؤرخ في ٢٣/٦/١٩٨٠ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد سالم بن نجاد بشأن ايجاد مدرسة صناعية في الجنوب.

واقبلوا فائق الاحترام،
رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

الرقم: ٣٥١١٨/١٠/٧٩
التاريخ: ٣/٨/١٩٨٠
الموافق: ٢٣/٩/١٤٠٠

دولة رئيس الوزراء الاقضى
الموضوع/ انشاء مدرسة صناعية في الجنوب

بالاشارة الى كتابكم رقم ٢٧/٧/ج/٢٥١٩ تاريخ ٢٨/٦/١٩٨٠.

ارجو ان اوضح لكم المعلومات التالية الخاصة بالمدارس الثانوية الصناعية ومراكز

تكملة لصفحة ٣٢



لدولة الرئيس مضر بدران لاهتمامه بالموضوع للتركيز بموافقة دولته على انشاء هذا المعهد، في تلك المنطقة السكانية من أردننا العزيز، والتي هي بأمر الحاجة لئلا هذا المعهد، وبذلك نقدر لدولته تلك المساعي الخيرة للمساهمة الفعالة في بناء جيل جديد متطور من أبنائنا بالجنوب، قادرا على مواجهة التطورات الاجتماعية والحضارية لبلدنا، في الحاضر والمستقبل.

وبالختام فكلنا أمل بدولة الرئيس، بأن يحقق لنا هذا المطلب الضروري في مدته المقررة، كما نرجو الله بأن يوفقنا جميعاً، لعمل الخير تحت ظل قائدنا ورائدنا جلالة الحسين المعظم، والسلام

سالم بن نجاد

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.
السيد الأمين العام: ٦. كتاب دولة رئيس الوزراء: الإختم رقم ٩٢٥٠/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/١٦ ومرفقة كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٢/١٩/٦٨ المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٣ جواباً على الاقتراح رقم (١٢) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/٢ المقدم من سبعة

التدفئة المركزية والادوات الصحية، ميكانيك السيارات، نجارة، كهرباء حدادة ولحام.

٤- مدارس ومعاهد مهنية تنوي الوزارة انشاؤها ضمن الخطة الخمسية ٨٥/٨١ بعد اقرارها وهي:-

أ- المدرسة الثانوية المهنية للبنين/ الطفلية وبها قسم ثانوي صناعي ومركز تدريب حرفي بها تخصصات الكهرباء، النجارة، الحدادة واللحام، التدفئة المركزية والادوات الصحية.

ب- المعهد التكنولوجي في جنوب الأردن وبه تخصصات الهندسة الكهربائية الميكانيكية، مناجم وتعددين، كهرباء، حفر آبار، وذلك لخدمة الصناعات الوطنية في الجنوب منها البوتاس، الفوسفات، السوبر فوسفات، الزجاج، الصخور الزيتية، السكك الحديدية، ميناء العقبة، المؤسسة البحرية وغيرها.

كما تقدم ينضج ان وزارة التربية والتعليم تعمل جاهدة على ايجاد مدارس ومراكز تدريب صناعية ومعاهد مهنية لمختلفة مناطق الجنوب لغرض تنوع التعليم بشكل عام وتأمين القوى البشرية المدربة التي ستساهم في دفع عملية التطور لمؤسساتنا الاقتصادية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،
وزير التربية والتعليم
محمد نوري شفيق

معالي رئيس المجلس: السيد سالم.
السيد سالم نجاد: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، أيتها الاخوة والأخوات الأفاضل.

أولاً، أود أن اشكر معالي وزير التربية والتعليم على جوابه بالموافقة على اقتراحي، والمتعلق بإنشاء مدرسة صناعية لأبناء عشائر الجنوب وذلك لما له من أهمية في بناء مستقبل أبنائنا تلك العشائر، كما أكرر شكري أيضاً

والتعليم في الاقتراح موضوع البحث: أولاً: لا يحقق الاقتراح الهدف المنشود وهو مساعدة الطلاب لذويهم في الاعمال الزراعية للأسباب التالية:-

١. موسم جمع محاصيل العدس والكرسة والفول يقع قبل العطلة المقترحة ومحصول الزيتون يقع بعدها، وعليه فلن يستطيع الطلاب مساعدة اهليهم في هذين المحصولين ان كانت هذه المساعدة لا تحقق الا بعتلة.

٢. محاصيل الخضار والفواكه الشتوية تقع في اثناء العام الدراسي وليست في العطلة الحالية او المقترحة ومع ذلك لا يعطى الطلاب بسببها وليس بالامكان تعطيلهم كلما حان موعد جني محصول معين.

٣. محاصيل القمح والشعير اصبحت تعتمد في الغالب وبخاصة في المناطق السهلية الواسعة على الآلات الزراعية، وحاجتها للأيدي العاملة تضاعفت كثيراً.

٤. ومع ذلك كله فإن أبناء الريف الملتحقين بالمدارس يشكلون ٣٧٪ من طلبة المملكة ويقدر الذين يمكن ان يشاركوا منهم في جمع المحاصيل الزراعية بنسبة الربع فقط، وهذا يعني ان حوالي ٩٪ فقط من طلبة المملكة يستطيعون المشاركة في الاعمال الزراعية وهذه النسبة الضئيلة لا تستدعي تغيير توقيت العطلة الصيفية.

ثانياً: هنالك عوائق وصعوبات تعترض تغيير التوقيت الحالي للعطلة الصيفية تتلخص بما يلي:-

١. اعارات المعلمين للدول العربية تبدأ مع بداية العام الدراسي الحالي وتقدم هذه البداية يعني ان يداوم هؤلاء المعلمون لفترة قصيرة ثم ينفكون ليجل عملهم آخرون، وهذا يتعارض مع مصلحة الطلبة ويعقد خطة التشكيلات.

٢. عدد كبير من المعلمين والمعلمات يتابعون

اعضاء بشأن تقديم بداية العام الدراسي للمدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية مدة اسبوعين.

الرقم: ٩٢٥٠/٢/ج/٧/٢٧
التاريخ: ١٩٨٠/٨/١٦
الموافق: ١٤٠٠/١٠/٦

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اشير الى كتابكم رقم ٣٣٧/١/١٠/١ تاريخ ١٩٨٠/٦/٢

ابعث طياً بصورة عن كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٥١١٢/١٩/٦٨ تاريخ ١٩٨٠/٨/٣ جواباً على الاقتراح المقدم من سبعة أعضاء من المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٢) تاريخ ١٩٨٠/٦/٢ بشأن تقديم بداية العام الدراسي للمدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية مدة اسبوعين.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
قاسم الريماوي

الرقم: ٣٥١١٢/١٩/٦٨
التاريخ: ١٩٨٠/٨/٣
الموافق: ١٤٠٠/٩/٢٢

دولة رئيس الوزراء الافخم

الموضوع: الاقتراح رقم (١٢) تاريخ ٩٨٠/٥/٢٦

المقدم من سبعة أعضاء في المجلس الوطني الاستشاري بشأن تقديم بداية العام الدراسي مدة اسبوعين وينتهي قبل اسبوعين من نهايته الحالية

اشارة لكتاب دولتكم رقم ١٤٠٠/٨/١ تاريخ ١٩٨٠/٦/١٤ الموافق ١٩٨٠/٦/١٤

ارجو ان ابين فيما يلي رأي وزارة التربية

هكذا صبه الأصل

دراستهم العليا في الجامعات أنشأه الصيف، والفصل الصيفي للجامعات وبخاصة الجامعات الأردنية أكثر مناسبة للمعلمين والمعلمات، لأنه أكثر انفاقاً مع العطلة الخالية للمدارس.

٣. انشغال عدد من المعلمين المشتركين في الدورات الصيفية سواء أكانوا متدربين أم مدرّبين بامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة سيقتصر المدة التي يمكن الاستفادة منها لعقد الدورات الصيفية خلال العطلة المقترحة بحيث لن تتمكن الوزارة من عقد جميع الدورات اللازمة.

الخلاصة:

بناء على هذه الحثيات ترى هذه الوزارة الإبقاء على توقيت العطلة الصيفية الحالي أما بالنسبة للأهداف التي توخاها الاقتراح فإن الوزارة تضع دوماً السبل الكفيلة بتحقيقها، وأنه ليس الوزارة أن تذكر ما يلي:-

١. درجت وزارة التربية والتعليم منذ سنوات على تشجيع مشاركة الطلبة في جميع المحاصيل الزراعية ضمن برنامج النشاطات المدرسية الذي يهدف إلى تقدير العمل اليدوي، وتنمية روح الجماعة، والعمل التطوعي، وخدمة المجتمع، وكذلك تعريف الطلبة لخبرات عملية تساعد في أعدادهم للحياة.

٢. تنظم كل مدرسة يشارك طلابها في خدمة مجتمعهم المحلي برنامج دروسها الأسبوعي بحيث تعوض على الطلبة الحصص الصيفية التي تفوتهم بحيث لا تكون هذه المشاركة والتي قد تحصل في أي وقت من العام الدراسي على حساب استكمال المناهج.

٣. تعتقد وزارة التربية والتعليم أن امكانيات الطلبة لم تستغل بكاملها في هذا المجال حتى وهم مدامون في مدارسهم، والوزارة مستعدة دائماً لبرمجة مشاركة الطلبة للمواطنين في أعمالهم

بشكل عام، وليس فقط لولاء أمورهم، في أي وقت من العام الدراسي.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.

وزير التربية والتعليم
محمد نوري شفيق

معالي رئيس المجلس: تفضل دكتور الدكتور أنور الشبول: اشكر معالي وزير التربية والتعليم على رده وأود أن أوضح النقاط التالية:- أولاً: أن الهدف من الاقتراح تقديم العام الدراسي لمدة أسبوعين واضح وهادئ للمساعدة في حصاد وجني العدس الذين يتطلب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة في فترة قصيرة من الوقت ودور الآلات الزراعية فيه محدود. وبدأ حصاد العدس في أوائل شهر (٥). أي مع تقدم العطلة أسبوعين. ولم يتطرق الاقتراح من قريب أو بعيد إلى تحويل الطلبة إلى أعمال زراعيين للمساعدة في أعمال الزراعة والحصاد والفواكه والقمح والشعير.

ثانياً: ذكر في الرد أن الطلاب الذين يشيرون في الأعمال الزراعية يشكلون ٩٪ من طلاب المملكة، وهذه نسبة ضئيلة، فما أدري إذا كانت تساوي (٦٠) ألف طالب قادر على العمل. ثالثاً: ذكر أن هناك ثلاثة عوائل تحول دون تحقيق الاقتراح، وقد درست تلك العوائل مع مجموعة كبيرة من رجال التربية والتعليم مدراء ومعلمين وإداريين وخرجنا بالملاحظات التالية:- يبدأ العام الدراسي في ٨/٢٢ بالنسبة للطلاب وفي منتصف شهر (٨) بالنسبة للمعلمين بينما تبدأ الاعازات إلى دول الخليج في بداية شهر (١٠) وآخر (٩) أي أن هناك فترة حوالي شهر ونصف خلالها يكون المعلمون الممارسون في هذا البلد، فإذا كانت هذه تشكل مشكلة بالنسبة للتربية فإن تمديدتها من شهر ونصف إلى شهرين لم تكن مشكلة أكبر، خاصة وأن الدول التي تستعير هي تدفع رواتبهم من نهاية انتهاء

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أشير إلى كتابكم رقم ١٠/١٠/٢٣ تاريخ ١٩٨٠/٧/٢.

أبعث طياً بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٠/٣/١٠ عام/٢٢٠٩٠ تاريخ ١٩٨٠/٩/٣ جواباً على الاقتراح رقم (٢٢) تاريخ ١٩٨٠/٦/١٩. المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حمادة الفواز بموضوع طلب تسهيل منح جوازات السفر إلى أبناء البادية الشمالية.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء
مضر بدران

الرقم: ١٠/٣/١٠ عام/٢٢٠٩٠

التاريخ: ١٩٨٠/٩/٣

الموافق: ١٤٠٠/١٠/٢٣

دولة رئيس الوزراء الافخم

إشارة لكتاب دولتكم رقم ١٩٨٠/٧/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٧/٩ ومرفقة الاقتراح رقم (٢٢) تاريخ ١٩٨٠/٦/١٩ المقدم من عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد حمادة الفواز بموضوع طلب تسهيل منح جوازات السفر إلى أبناء البادية الشمالية.

أرجو أن أعلم دولتكم أنه هنالك لجان تم تشكيلها بموافقتي برئاسة الحاكم الإداري، وضباط أمن، وموظف جوازات في كل من مدن المفرق والسليط مادبا ومعان لدراسة أوضاع بدو الجنوب، وبدو الوسط، وبدو الشمال دراسة مستفيضة وتدقيق معاملات جوازات السفر التي يتقدمون بها واعطاء التنسيب اللازم بشأنها مع مراعاة عدم تمكنهم من الحصول أو الاحتفاظ بوثائق رسمية كونهم بدو لا يوجد مكان ثابت

معاملاتهم، أما بالنسبة للدراسة الصيفية في الجامعات فقد نسقت جامعاتنا الأردنية الدراسة فيها لتناسب مع الأسس الحالية، واعتقد أنه لا مانع لديها من إعادة التنسيق إذا كان في ذلك مصلحة عامة، خاصة وأن هذه المدة تعطي مدة أطول للجامعات لقبول الطلاب.

٣. بالنسبة للدورات الصيفية إذا قدم أسبوعين الدراسة في جميع المراحل حتى فحص التوجيهي فيبقى كل شيء كما هو، وعلى العكس فإنها تعطي أسبوعين للطلاب حتى يقدر يتقدم للجامعات كما تعطي مكاتب التنسيق في الجامعات مدة أطول حتى تتم الدراسة الجامعية، وأخيراً أننا جميعاً مع وزارة التربية والتعليم في تشجيع العملية التربوية وبث روح الجماعة وتشجيع العمل التطوعي، ولكن إذا كان ذلك في ظرفه الطبيعي فاعتقد أنه من الصعب على أي طالب أن يشارك متطوعاً في أعمال جاره بينما أهله هم في أمس الحاجة إليه، وأخيراً كلنا طلابنا ونطالب بزيادة الانتاج الزراعي ودعم المزارع وقد جاء الاقتراح دعماً لهذا القرار، واعتزف أن إيجابياته أكثر من سلبياته وشكراً.

معالي رئيس المجلس: كمل يا عدنان.

السيد الأمين العام: ٧. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠/٧/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٩/١٠ المؤرخ في ١٠/٩/١٩٨٠ ومرفقة كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٠/٣/١٠ عام/٢٢٠٩٠ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/٣ جواباً على الاقتراح رقم (٢٢) المؤرخ في ١٩٨٠/٦/١٩ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد حمادة الفواز بموضوع طلب تسهيل منح جوازات السفر إلى أبناء البادية الشمالية.

الرقم: ١٠/٧/٢٧ تاريخ ١٩٨٠/٩/١٠

الموافق: ١٤٠٠/١١/١

تلكه صبه الحصول

لأقامتهم، على أن يكتفى بتقديم أي من الوثائق التالية:

١. شهادة خدمة في القوات المسلحة.
 ٢. شهادة زواج/ طلاق/ ميلاد.
 ٣. شهادة نفويض اراضي.
 ٤. شهادة مدرسية لابنائهم.
 ٥. شهادة توزيع الاعلاف او المؤن. الخ.
- ونتيجة للتحقيقات الجارية من قبل هذه اللجان يتم عرف جوازات سفر لابناء هذه العوائل.

اما بعض عوائل البدو في محافظة اربد والتي ينتقل أفرادها بين سوريا، والاردن، والعراق. فهؤلاء لا يعتبرون من الاردنيين حيث ان اللجنة درست اوضاعهم واوصت بانهم ليسوا من البدو الاردنيين الا بعد ان يقدموا الاثباتات او الوثائق التي تثبت اقامتهم في البلاد منذ اوائل عام ١٩٦٠ دون انقطاع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
وزير الداخلية
سليمان عرار
معالي رئيس المجلس: السيد حمادة

السيد حمادة الفواز: معالي الرئيس الأكرم. اشار معالي وزير الداخلية بكتابته لدولة رئيس الوزراء أن هناك عوائل في محافظة اربد تنتقل ما بين العراق والاردن وسوريا، الواقع لم أتت طرق هؤلاء في اقتراحي، فأنا خصيت العوائل الاردنية والمتعارف عليها والتي تسكن قري من عشرات السنين وتملك اراضي مسجلة لدى الدوائر الرسمية، ولكن مع كل أسف أنه حينما يتقدم أحد سكان هذه القرى بطلب لحصوله على جواز سفر يطلب منه إثباتات ما قبل عام الستين فأصبح يطبق على العوائل الأردنية ما يطبق على العوائل الغير الأردنية لذا نأمل من وزارة الداخلية أن تجد حلاً مناسباً وتبين بـ

العوائل الغير الأردنيين كما ونأمل أن الاثباتات تكون ما بعد عام السبعين تسهلاً للحصول على جواز السفر.

حمادة الفواز
معالي رئيس المجلس: تفضل معالي الوزير. معالي السيد سليمان عرار: الحقيقة إنه يا سيدي أنه النصوص في القانون عندنا واضحة عن العوائل الاردنية ومساها فيها العوائل التي شكلت لها اللجان هي العوائل الغير مذكورة في القانون، هذه العوائل ما يتقدر نفتح الباب على مصراعيه، نحن سهلنا عليهم نظراً لظروفهم، الذي أمضى في البلاد حسب مقتضى القانون (١٥) سنة فأكثر لحب نرحب فيه، ما صعبناها بوسائل كثيرة مثلاً، القانون أو النظام أحياناً يشترط الإقامة الرسمية، قلنا أي دليل على الإقامة شهادة ميلاد، أو شهادة مدرسية أو حتى تعداد مواشي أو دفع رسوم، أي شيء يثبت أنه موجود في البلاد من (١٥) سنة نعطيه المحذور حتى ما يكون هذا باب يجلب المزيد من الناس خارج البلد، والوقت في شرك ازدواج الجنسية، العوائل الاردنية المستقرة مسماها في القانون، وهذه لا تحتاج للجواز، وكل الناس الذين يتقدموا منها يأخذوا جواز سفر بكل بساطة، وشكلنا لجان وقلنا الذين تنطبق عليهم يأخذوا جواز سفر، وشكروا.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية.

السيد الأمين العام:
٨. كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ١٠٧٣٣/٢/ج/٧/٢٧ المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٦ ومرفقة كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ك/١١٤١/٢٤/١ تاريخ ١٩٨٠/٩/١٠ جوابا على الاقتراح رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٧/١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد ياسين البريشي بشأن الغاء اشتراك الدخول

لحديقة الاطفال في الكرك.

الرقم: ١٠٧٣٣/٢/ج/٧/٢٧

التاريخ: ١٩٨٠/٩/١٦

الموافق: ١٤٠٠/١١/٧

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
اشير الى كتابكم رقم ٢٦٩/٢/١٠/١ تاريخ ١٩٧٠/٧/١٥.

ابعث طيا بصورة عن كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم ك/١١٤١/٢٤/١ تاريخ ١٩٨٠/٩/١٠ جوابا على الاقتراح رقم (٢٩) المؤرخ في ١٩٨٠/٧/١ المقدم من عضو المجلس سعادة السيد ياسين البريشي بشأن الغاء اشتراك الدخول لحديقة الاطفال في الكرك.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

مضر بدران

الرقم: ك/١١٤١/٢٤/١

التاريخ: ١٩٨٠/٩/١٠

الموافق: ١٤٠٠/١١/١

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١٩٨٠/٧/٢٣ تاريخ ٨٤٧٤/٢/ج/٧/٢٧ ومرفقاته صورة عن كتاب معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري رقم ٢٦٩/٢/١٠/١ تاريخ ١٩٨٠/٧/١٥ والاقتراح رقم (٢٩) المقدم من عضو المجلس سعادة السيد ياسين البريشي بشأن الغاء اشتراك الدخول لحديقة الاطفال في الكرك.

ارجو ان اعلم دولتكم بان بلدية الكرك لا تتقاضى اية اشتراكات من الاطفال وان دخولهم الى حديقة الاطفال هو بالمجان، اما بالنسبة لاشتراك العائلات فقد تم حديثا تخفيض بدل اشتراكهم من ستة دنائير الى دينار واحد فقط

سنويا.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
حسن المومني

معالي رئيس المجلس: تفضل اخ ياسين. السيد ياسين البريشي: معالي الرئيس ارجو ان أبين أولاً أن حديقة الاطفال في الكرك إنما أنشئت بمناسبة السنة الدولية للطفل ولغاية انسانية محضة هي أن يلهو فيها الاطفال جميعاً مجاناً ودون مقابل على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية، والفقر والمحرمون منهم بالدرجة الاولى.

كما ارجو أن أسجل بالشكر لبلدية الكرك تخفيضها الاشتراك من ستة دنائير الى دينار واحد. وأما أن البلدية إنما تتقاضى هذا الدينار من العائلات لا من الاطفال فاني أرى فيه نوعاً من المبالغة إذ أن من البديهي أن توافق العائلات اطفالها الصغار الذين لا يستطيعون الذهاب الى الحديقة بمفردهم، وبالتالي فإن هذا الاشتراك إنما يدفع عن الاطفال، ومعنى هذا أن هناك اطفالاً يحرسون من الاستمتاع بهذه الحديقة لأن ذويهم غير مستعدين لدفع أي مبلغ ولو كان ديناراً، ولا ذنب للأطفال في ذلك.

ومن ناحية أخرى فاني قد أجد عذراً للبلدية بأخذ هذا الاشتراك بسبب ضعف موازنتها وحاجتها للاتفاق على هذه الحديقة وصيانتها، وعلى مبدأ أن لا يجوع الذئب ولا تغني الغنم - والتشبيه مع الفارق - فاني أقترح أن تتبرع وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بتحمل الاتفاق على الحديقة في مقابل الغاء الاشتراكات نهائياً منها كان أسلوبها أو قيمتها، ولا أظن أن ذلك يعجز الوزارة الكريمة، فضلاً عن انه يحفظ للحديقة معناها الانساني النبيل الذي أنشئت لأجله بدعوة من الهيئات الانسانية

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

الدولية في عام الطفل الدولي.

مع الاحترام،

عضو المجلس الوطني الاستشاري
ياسين البريشي

٨٠/٩/٢٩

معالي رئيس المجلس: الاقتراحات.

السيد الامين العام: (٦) الاقتراحات:

أ. الاقتراح رقم (٤٤) المؤرخ في ١٩٨٠/٨/٢٥ والمقدم من عضو المجلس سعادة الدكتور عيسى القسوس بشأن الانتاج الزراعي.

اقتراح رقم (٤٤)

التاريخ: ١٩٨٠/٩/١٧

الموافق: ١٤٠٠/١١/٨

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
المحترم

بالرغم من الامطار المتوالية هذا العام فان مردود الانتاج الزراعي وخصوصا بالنسبة للحبوب وبالذات القمح لم يكن اقتصاديا بل ويكاد يكون خاسرا بالنسبة للجهد والتكاليف التي يتكبدها المزارع.

وقد اصبحت تكاليف الحراثة والبذر والحصاد وأجور النقل تعادل قيمة المحصول تقريبا. واليك هذه الاحصائية للدون الواحد:-

١. حراثة كراب ومبيدات اعشاب ١٥٠
٢. ثمن بذار ١٠٠
٣. حصاد ١٢٥
٤. اجور نقل ٢٥.

وبذلك تكون تكاليف الدون الواحد اربع دنانير.

لذا كان معدل انتاج الدون نصف شوال حنطه وهذا يساوي خمسة دنانير اي ان ربح الفلاح دينار واحد للدون فقط.

لذا افترضنا ان مساحة ما استغله الفلاح

٢٠٠ دونم فيكون مقدار ربحه السنوي ٢٠٠ دينار فقط. وبما ان انتاج القمح من الامور الاساسية لتأمين الغذاء والحفاظ على الامن الغذائي في المنطقة والالتزام بالارض وخلق روح المواطنة الصالحة فاني اقترح ما يلي:-

١- توفير الآلات الزراعية وهي احدى عوامل زيادة الانتاج بالطرق التالية:

- أ. ان توفر وزارة الزراعة الآلات الكافية في محطاتها من الانواع المناسبة لتأجيرها للمواطنين.
- ب. ان تقوم المنظمة التعاونية عن طريق جمعياتها التعاونية المختلفة بتأمين الآلات الزراعية الضرورية حسب احتياجات اعضاءها.
- ج. انشاء جمعية تعاونية متخصصة في الآلات الزراعية بجميع انواعها تساهم الدولة برأسها لتقدم العون للفلاح في جميع الظروف وباسعار متناهية.

٢. شراء كافة انواع الحبوب الزائدة عن حاجة المواطنين منها بلغت كمياتها واصنافها باسعار تتناسب والجهد المبذول وهدف التشجيع على الزراعة لقلتها كما هو حاصل الآن.

٣. توخي الدقة والحذر في حالة صرف القروض الزراعية والتأكد من ان تلك القروض تذهب للتنمية الزراعية فعلا وليس لاغراض اخرى حتى لا يرهق المزارعون بالديون الغير منتجة.

٤. توحيد جهات الاقراض المختلفة او الزامها بالتنسيق فيما بينها حتى لا يتكرر اعطاء اكثر من قرض للمشروع الواحد الامر الذي يعيق عملية التسديد ويعرقل عملية التنمية الزراعية.

٥. تقديم البذار المحسن والمعلم بالطريقة العلمية الصحيحة وباسعار مخفضة على ان يكون ذلك مرتبطا بعمليات الانتاج المنظمة كالجسميات التعاونية والاشراف على كافة خطوات الزراعة

بما فيها حصاد المحصول.

الدكتور عيسى القسوس

معالي رئيس المجلس: الدكتور عيسى

الدكتور عيسى القسوس: الاقتراح غير كامل في صفحة ناقصة.

معالي رئيس المجلس: عبد الرؤوف بك.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: الاقتراح غير كامل وقد يكون فيه كلام لا نعرفه، فاني أرجو تأجيله الى جلسة قادمة لنقرا الاقتراح كاملاً، لم يوزع على الاعضاء الا الصفحة الاولى من الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: اذن يعاد ويوضع على جدول اعمال الجلسة القادمة، الذي بعده.

السيد الامين العام: ب. الاقتراح رقم (٤٦) المؤرخ في ١٩٨٠/٩/١٣ والمقدم من عضو المجلس سعادة السيد سلمان ارتيمة بشأن اعادة استيراد سيارات الديزل.

اقتراح رقم (٤٦)

التاريخ: ١٩٨٠/٩/١٣

الموافق: ١٤٠٠/١١/٢

معالي رئيس المجلس الوطني الاستشاري
المحترم

ارجو عرض الاقتراح التالي على المجلس الكريم تمهيدا لاحالته للحكومة.

سبق وان منعت الدولة قبل عدة سنوات استيراد سيارات الديزل صالون لاسباب تتعلق بالتلوث المضر بالصحة العامة. والان بعد التقدم التكنولوجي وارتفاع اسعار البنزين اصبحت الفعالية العظمى من الدول المتقدم تستخدم سيارات الديزل في النقل الخاص والعام. وفي الاردن حيث اصبحت اسعار البنزين تعادل اربعة اضعاف الديزل وبالتالي تساهم في زيادة اعباء انفاق المواطنين وزيادة قيمة المستوردات البترولية للدولة فان الوقت قد

حان لان نستفيد من التقدم العلمي والصناعي في هذا الحقل، ان نعيد النظر في موضوع منع هذه السيارات سيما وان المختصين يؤكدون بان اضرار التلوث من الديزل اقل بكثير مما يجلبه احتراق البنزين من اضرار.

لذلك فاني اقترح على الحكومة الموافقة السماح باعادة استيراد سيارات الديزل صالون، وتطبيق نفس الشروط الالية والصحية المفصلة على هذه السيارات في الدول المتقدمة والاحكام الرقابة على تنفيذ هذه الشروط من اجهزة السير والمرور. ان ارتفاع اسعار البنزين وزيادة قيمة مستوردات المحروقات وغلاء الاجور وارتفاع كلفة النقل من الاسباب الرئيسية لاعادة النظر في القرار السابق والسماح باستيراد هذه السيارات سيما الصغير والصغير جدا منها وفقا للشروط الصحية والفنية المساعدة دوليا. فتتحقق بذلك خدمة المواطن بتقليل كلفة النقل. والدولة بانقاص قيمة المستوردات، وينعكس ذلك على اسعار السلع والخدمات والمنتجات الاخرى ورفاهية المواطن.

عضو المجلس الوطني الاستشاري
سليمان ارتيمة

معالي رئيس المجلس: تفضل عبد الرؤوف بك السيد عبد الرؤوف الروابدة، لما كانت احالة أي اقتراح الى الحكومة كما اتفق تعني موافقة المجلس من حيث المبدأ على هذه الفكرة فاني ارجو ان يناقش هذا الاقتراح اما في المجلس أو أي من لجانته قبل احالته الى الحكومة، لن اتمرض بموضوع هذا الاقتراح لمسألة التلوث الصحي فمعالي وزير الصحة هو الأقدر في الاجابة على مثل هذا الأمر، وعلى قدرتنا على رقابة سيارات الديزل وتلويثها للبيئة، ما يعني في هذا المكان هو الكلام الذي يتردد من ان في استيراد سيارات الديزل تنوفاً في تكاليف تشغيلها، تعلمون جميعاً أن أسعار المحروقات في

هكذا صبه الأول

فموضوع السيارات باعتقادي هو لا يؤثر تجاه هذه الظروف وهذا التوفير الحاصل فإذا سمحت الحكومة في شراء سيارات الديزل للركاب أنا باعتقادي أنه يسر على المواطن الذي يدفع (١٠) قروش من ماركا الى جبل عمان أو من القويسمة الى جبل عمان يمكن تصير في شلن. فأنا اعتقد أن هذا الاقتراح اذا قارنا مع الباصات ومع أيضا شركة البطاريات الذي التمت من معالي وزير الصحة الحالي ثلاث مرات في مكتبه أن يفكنا من أذى البطاريات. وهي عبارة عن سموم ووعدي خيراً، وحكي مع معالي أمين العاصمة ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ولكن لا حياة لمن تنادي، أنا اعتقد أن الضرر حاصل اذا كان في ضرر، ونحن نمودنا على هذا الضرر والحمد لله أصبح عندنا مناعة. شكراً.

معالي رئيس المجلس: في اقتراح من الأخ عبد الرؤوف أن لا يقر المجلس هذا الاقتراح. أصوات: ليس هذا هو الاقتراح بل حالته للدراسة.

معالي رئيس المجلس: اذن ضم الاقتراح يا عبد الرؤوف بك.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: اقتراحى كان أن هذا الموضوع بحاجة الى دراسة أي من لجان المجلس القادرة على أن تدرس مثل هذا الموضوع واعتقد أن أفضلها اللجنة الاجتماعية والتربوية والشؤون الصحية، فلذلك اقترح أن يحال هذا الموضوع الى اللجنة الاجتماعية التربوية واللجنة الاقتصادية، لأنه أصلاً أنا عندما تقدمت باقتراحى ما تعرضت للتلوث الى الأخ سليمان باشا اعترض علينا، أنا لم أتكلم عن التلوث بتاتا... أنا نقطة نقاشي السعر، وتارك التلوث لوزير الصحة أن يبدي رأيه فيه، ولذلك للجنة الاجتماعية التربوية والاقتصادية هما أفضل لجنتين لبحث هذا الموضوع.

هذا البلد غير مبنية على دراسة الكلفة، فهي اسعار مدعومة من الحكومة أولاً، وثانياً هناك تباين في اسعارها وفقاً لكلفتها، بمعنى أن بعض أنواع هذه المحروقات تباع بأغل من كلفتها لكي تدعم محروقات أخرى تباع بأقل من كلفتها. من هذه المحروقات المدعومة التي تباع بأقل من كلفتها الديزل. وذلك توفيراً في مجالين، المجال الأول في الصناعة للتحقيق كلفة الانتاج وترخيص الاسعار والثاني للتحقيق في كلفة النقل العام، والشحن من أجل أيضا تخفيض الاسعار على المواطن، وفي الزراعة الى حد قليل جداً. ويأتي الدعم للديزل من سعر البنزين، بمعنى أن المواطن الذي ينتقل في سيارة خاصة صالون يدعم نقل السلم أو انتاجيات هذا البلد، وبالتالي فإن توفير سيارات الصالون الديزل للاستعمال في نقل الركاب سيكون فيه توفير فقط لصاحب تلك السيارة على حساب بقية المواطنين الذين يستعملون تلك السيارة في النقل ولهذا فإني لا أوافق على هذا الاقتراح ليس من منطلق صحي وإنما من منطلق أن أسعار هذه المحروقات ليس اسعاراً حقيقية حتى نقول أن هذه توفر وتلك لا. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: تفضل يا باشا. السيد سليمان اوتيمة: معالي الرئيس، أنا شاكر معالي الأخ عبد الرؤوف وهو وزير صحة سابق ويحافظ على البيئة. وهذا شيء جميل جداً إنه يستدرك هذا الموضوع للمحافظة عليها. وتناشدنا معاليه عدة مرات وأيضاً معالي وزير الصحة الحالي حتى أكون منصف ومعالي أمين العاصمة الحالي والسابق، ولم يعملوا جميعاً شيئاً في المناطق الشرقية، الحاليين والسابقين، كل ما هنالك في الأمر مواعيد، وأيضاً وزير الشؤون البلدية والقروية، الأخ يقول أن موضوع البيئة الباصات عندنا عالى الديزل والتراكتورات على الديزل، القلابات وهي بالالوف على الديزل،

وقد نظرت اللجنة في مشروع قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٠ المحال اليها من قبل المجلس الكريم. وبعد دراسة الاساسات الموجبة ومناقشة مواد القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة. ونوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

لجنة شؤون الضفة الغربية
معالي رئيس المجلس: تفضل اقرأ القانون.

السيد رئيس اللجنة: المادة (١) كما وردت من الحكومة وأقرتها اللجنة.

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٠
قانون شؤون الارض المحتلة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ ١٩٨٠/٨/٢٨.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على إحالته الى اللجنتين الاجتماعية والتربوية الاقتصادية.

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: المادة التالية
السيد الامين العام: (٧) قرار لجنة شؤون الضفة الغربية رقم (٥) المؤرخ في ١٩٨٠/٩/٢٠ بشأن مشروع قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٠.

معالي رئيس المجلس: تفضل خالد بك السيد خالد الفياض: -

قرار رقم - ٥ -

اجتمعت لجنة شؤون الضفة الغربية يوم السبت الموافق ١٩٨٠/٩/٢٠ برئاسة سعادة رئيس اللجنة السيد خالد الفياض وبحضور سعادة مقرر اللجنة الدكتور كارلوس ديمس. وبحضور اصحاب السعادة الاعضاء السادة: مفلح اللوزي، خالد عبد النبي، محمد العزة، ياسين البريشي، سامي حسن منصور.



لجنة الضفة الغربية

اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
المادة (٥)؟
الجميع: موافقون.

السيد رئيس اللجنة: المادة (٦) كما وردت
من الحكومة وأقرتها اللجنة
المادة (٦) يلغى اي قانون او اي تشريع آخر
الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام
هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
المادة (٦)؟
الجميع: موافقون.

السيد رئيس اللجنة: المادة (٧) كما وردت
من الحكومة وأقرتها اللجنة.
المادة (٧) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون
بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
المادة (٧)؟
الجميع: موافقون.
معالي رئيس المجلس: القانون بمجموعه. هل
يوافق عليه المجلس؟
الجميع: موافقون،
وهذا هو نص القانون

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٨٠
قانون شؤون الارض المحتلة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الارض
المحتلة لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ
١٩٨٠/٨/٢٨.

المادة (٢) يكون للكلمات التالية حيثما وردت
في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا
دللت القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة شؤون الارض المحتلة
الوزير: وزير شؤون الارض المحتلة
المادة (٣) تنتقل جميع صلاحيات وزارة

السيد رئيس اللجنة: المادة (٢) كما وردت
من الحكومة وأقرتها اللجنة.

المادة (٢) يكون للكلمات التالية حيثما وردت
في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا
دللت القرينة على غير ذلك:

الوزارة: وزارة شؤون الارض المحتلة
الوزير: وزير شؤون الارض المحتلة.
معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
هذه المادة؟
الجميع: موافقون.

السيد رئيس اللجنة: المادة (٣) كما وردت
من الحكومة وأقرتها اللجنة.

المادة (٣) تنتقل جميع صلاحيات وزارة
الانشاء والتعمير والعمل المنصوص عليها في
(قانون الانشاء والتعمير والعمل رقم (٢٩)
لسنة ١٩٥٠) او أي - تشريع آخر الى الوزارة.
ويعارس الوزير جميع صلاحيات وزير الانشاء
والتعمير والعمل المنصوص عليها في القانون
المذكور او في تشريع آخر.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
المادة (٣)؟
الجميع: موافقون.

السيد رئيس اللجنة: المادة (٤) كما وردت
من الحكومة وأقرتها اللجنة.

المادة (٤) تبقي الانظمة والتعليمات
والاتفاقيات والاجراءات الاخرى التي تمت
بمقتضى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٠ سارية
المفعول وكأنها تمت بمقتضى هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على
المادة (٤)؟
الجميع: موافقون.

السيد رئيس اللجنة: المادة (٥) كما وردت
من الحكومة وأقرتها اللجنة.
المادة (٥) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة

واللجنة الاقتصادية يوم الاربعاء الموافق
١٩٨٠/٩/١٧ و١٩٨٠/٩/١٨ و١٩٨٠/٩/١٩
برئاسة معالي السيد ايسس المعشر رئيس اللجنة
الاقتصادية وسعادة رئيس اللجنة القانونية السيد
سلمان القضاء وبحضور اعضاء اللجنتين السيدات
والسادة: نائلة الرشيدان مرضى القطامين - امين
شقيير - عبد المجيد الشريدة - عبد الرؤوف
الروابدة - ممدوح ابو حسان - عبد الله اخو
ارشيدة - جودت السبول - كمال الدجاني كما
شارك بالاجتماع عطوفة مدير المؤسسة الدكتور
فايز السحيات.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون مؤسسة
المدن الصناعية الاردنية لسنة ١٩٨٠ المحال
عليها من قبل المجلس الكريم. وذلك لدراسته
واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد دراسة لاسباب الموجبة لمشروع
القانون ومواده، قررت اللجنة اجراء بعض
التعديلات من حذف وازافة واعادة صياغة
على مواد القانون، والموافقة على باقى المواد كما
وردت، وهذه هي المواد التي جرى عليها
التعديل:

الفصل الأول مبادئ عامة

المادة (٢) المدير العام: اعادة صياغة التعريف
على الشكل التالي لتصبح (مدير عام المؤسسة)
المدينة الصناعية: السطر الاول - شطب عبارة
(اراضى الملكية) والاستعاضة عنها بـ
(الاراضى) شطب (ومعينة) والاستعاضة عنها
بـ (يحدد استعمالها)
شطب (والمخصصة) والاستعاضة عنها بـ
(وتخصص)
شطب (المؤسسة) والاستعاضة عنها بـ
(المجلس).

الانشاء والتعمير والعمل المنصوص عليها في
(قانون الانشاء والتعمير والعمل رقم (٢٩)
لسنة ١٩٥٠) او أي - تشريع آخر الى الوزارة.
ويعارس الوزير جميع صلاحيات وزير الانشاء
والتعمير والعمل المنصوص عليها في القانون
المذكور او في أي تشريع آخر.

المادة (٤) تبقي الانظمة والتعليمات
والاتفاقيات والاجراءات الاخرى التي تمت -
بمقتضى القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٠ سارية
المفعول وكأنها تمت بمقتضى هذا القانون.
المادة (٥) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة
اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (٦) يلغى اي قانون او اي تشريع آخر
الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام
هذا القانون.

المادة (٧) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون
بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: والآن ارفع الجلسة لمدة
(١٠) دقائق للإستراحة.
(وهنا رفعت الجلسة)

وبعد ما عاد المجلس للإنعقاد
معالي رئيس المجلس: البند (٨) من جدول
الأعمال.

السيد الأمين العام: (٨) قرار اللجنة
المشتركة القانونية والاقتصادية رقم (٢) المؤرخ
في ١٩٨٠/٩/١٨ بشأن مشروع قانون مؤسسة
المدن الصناعية الاردنية لسنة ١٩٨٠.

معالي رئيس المجلس: تفضل سعادة المقرر
مقرر اللجنة السيد جودت السبول

قرار رقم (٢)
اجتمعت اللجنة المشتركة من اللجنة القانونية

هكذا صيغته

الفصل الثاني

المادة ٦. ١. الفقرة (ب) إضافة العبارة التالية إلى آخرها (في مختلف مناطق المملكة).
 ٢. وضع فقرة جديدة بحرف (د).
 د. تشجيع وتوزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة ووضعها مكان (د) الأصلية وتصيح الفقرة (د) الأصلية (هـ).
 المادة ٧. شطب كلمة (السلطات).
 الفقرة (ب) إعادة صياغتها من جديد لتصبح (ب - إدارة جميع الشؤون بالمدن الصناعية) الفقرة (ج) إضافة عبارة (ضمن حدود مدنها الصناعية) مباشرة قبل عبارة (وذلك بالرغم) (وعما ورد) عوضاً عن (عما ورد).
 الفقرة (د) إعادة صياغتها على الشكل التالي:
 د. إقامة جميع المنشآت اللازمة للمدن الصناعية وتوفير الخدمات الضرورية اللازمة لها.
 الفقرة (هـ) إعادة صياغتها على الشكل التالي:
 هـ. الموافقة على إقامة الصناعات المرخصة ضمن مدنها.
 الفقرة (و) شطبها. وإعادة ترقيم الفقرات اللاحقة.
 الفقرة (ح) إعادة صياغة على الشكل التالي:
 ح. وضع أسس تسجير الاراضي وابنية المصانع المقامة في المدن الصناعية وابرام عقود الايجارات.
 الفقرة (ي) في السطر الثاني:
 للمشاريع الصناعية القائمة (أو) التي وليست (والتي).
 الفقرة (ك) البند ١ - ٢ إعادة صياغة:
 ١. في حالة اصدار شهادات الدين ان يتم ذلك بموجب التشريعات النافذة وموافقة وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ومحافظة البنك المركزي.

٢. وفي حالة الاقتراض من المصادر الخارجية ان يتم ذلك بموافقة مجلس الوزراء.

الفقرة (ن) شطب عبارة (بما في ذلك التلوث... الخ) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية (بما في ذلك تلوث الماء والهواء).
 الفقرة (ع) إعادة صياغتها من جديد.
 ع. (القيام بآية اعمال اخرى لتحقيق غايات المؤسسة وفق احكام هذا القانون).

الفصل الرابع

المادة ٨. الفقرة (ب) السطر الأول.
 شطب كلمة (المدن) والاستعاضة عنها بـ (المناطق) وفي السطر الثالث
 شطب كلمة (سنتين) والاستعاضة عنها بـ (ثلاث سنوات).

الفصل الخامس

المادة ١٢. إضافة عبارة (على طلب المجلس) بعد (بناء...).

الفصل السادس

المادة ١٤. إعادة صياغة الفقرة (أ) على الشكل التالي:
 أ. يتألف مجلس إدارة المؤسسة من تسعة أعضاء برئاسة الوزير على الشكل التالي:
 ١. ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.
 ٢. مندوب عن كل من صندوق التقاعد وبنك الائماء الصناعي وبنك الاسكان، وغرفة صناعة عمان يعينه مجلس إدارة كل منها.
 ٣. مدير عام المؤسسة.
 الفقرة (ب) بجديده.
 ب. تكون مدة العضوية في المجلس سنتين قابلة للتجديد.

الفقرة (ج) جديده.

ج. ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس.

الفقرة (ب) الأصلية تصبح فقرة (د).
 مع شطب كلمة (بالنسب) الواردة منها والاستعاضة عنها (بالمبالغ).

المادة ١٥. إضافة كلمة (واتعاب) بعد (علاوات) كما يشطب السطر الثاني من بداية (ان لا تتجاوز... الى محسوبة).

المادة ١٧. الفقرة (ج) وإعادة الترقيم للفقرات اللاحقة.

الفقرة (د) إعادة صياغته على الشكل التالي:
 د. الموافقة على طلبات انشاء المصانع في المدن الصناعية وفقاً للتراخيص الصادرة بشأنها من وزارة الصناعة والتجارة.

الفقرة (هـ) شطب كلمة (والمصانع) والاستعاضة عنها (والابنية).

الفقرة (و) إعادة صياغة.

و. وضع التعليمات التنفيذية لتعيين موظفي المؤسسة وتحديد واجباتهم وحقوقهم ومسؤولياتهم.

الفقرة (ز) إعادة صياغتها.

ز. وضع الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحديد عدد الوظائف وأنواعها.

الفقرة (ح) شطب كلمة (ونائبه)

الفقرة (ك) شطب عبارة (ومكاتب التمثيل في الخارج) والاستعاضة عنها بعبارة (بموافقة مجلس الوزراء).

الفقرة (ش) شطب.

المادة ٢٠. إعادة صياغتها على الشكل التالي:

٢٠. يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي المؤسسة ومستخدميها وتنظيم الشؤون المتعلقة بهم بموجب تعليمات خاصة يصدرها مجلس الإدارة تحدد فيها طرق انتقائهم وتعيينهم وشروط

استخدامهم وسلم الرواتب والعلاوات والمكافآت الخاصة بهم والاجراءات التأديبية التي تتخذ بحقهم وصرفهم من الخدمة وعزمهم وسائر حقوقهم في التعويض وصندوق الادخار وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم.

المادة ٢٣. شطب وإعادة ترقيم المواد اللاحقة.

المادة ٣٤. إعادة صياغته على الشكل التالي:

٣٤. لا يجوز للسيد العام او اي من موظفي المؤسسة ان يكون عضواً في مجلس إدارة أي مؤسسة تجارية او مشروع صناعي الا بموافقة المجلس.

المادة ٣٥. شطب وإعادة ترقيم المواد اللاحقة.

واما باقي مواد القانون فقد وافقت عليها اللجنة كما وردت، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا. وهذا هو نص القانون بشكله النهائي بعد التعديل.

اللجنة المشتركة

القانونية والاقتصادية

هنالك مخالفة على المادة (٣٢) لمعال السيد كمال الدجاني وسعادة السيد ممدوح ابو حسان، ومعال السيد عبد الرؤوف الروابدة.

السيد المقرر: أولاً ارتأت اللجنة أن تضيف الى الصفحة المخصصة للأسباب المرجية فقرة خامسة: تقول توزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة.

المادة (١) كما وردت من الحكومة وأقرتها اللجنة.

قانون مؤقت

قانون مؤسسة المدن الصناعية الاردنية لسنة ١٩٨٠

الفصل الاول

مادي عامة

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة

لجنة مشتركة

المدن الصناعية الاردنية لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس، كل القوانين التي تأتي الى المجلس يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، أولاً بخلاف دستورية، الحقيقة اذا ما في أسباب مبررة يعمل به بعد على نشره في الجريدة الرسمية. ثانياً: ما يكون لديكم مجال تحضروا حالكم فوراً، سلمان بك.

السيد سلمان القضاء: الواقع أنه هذه النقطة عارضنا فيها، وبجنتها، وجدنا أن المؤسسة الصناعية أو الجهات التي تعطى القرض لهذه المؤسسة ومن أجل هذه المؤسسة بحاجة الى صدور القانون، ولذلك وضعه بحيث يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية هو يساعد على أن الجهات المقرضه ستقدم المال لأنها تشترط صدور قانون.

معالي رئيس المجلس: الحقيقة لازم اللجنة لازم تضم الأسباب التي اسندت لها اللجنة في مخالفة المادة الدستورية تفضل معالي الوزير.

معالي السيد وليد عصفور وزير الصناعة والتجارة: عفواً معالي الرئيس، في الواقع بالنسبة لهذا القانون بالذات، نحن مستعجلين عليه لان بدنا نبدأ العمل وبدنا نحصل على أموال وتوقف اتفاقيات فاذا تأخر الى شهر، بالفعل تعطل العمل لمدة شهر، لذلك أرجو أن نوافق على هذا المشروع من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس: هذا الكلام، حكمت الحكومة السابقة في قانون تشكيل المحاكم، ووجدت اشكال كبير جداً عند التطبيق على كل اذا كان هناك سبب مبرر. ويظهر على المجلس، اذا كان المجلس يقم بالسبب المبرر.

لمخالفة الدستور. السيد سلمان القضاء: سيدي الرئيس، الواقع ما في مخالفة دستورية وما في اقتراح الا مسن معاليك.

معالي رئيس المجلس: عبد الرؤوف بك. السيد عبد الرؤوف الروابدة: المادة (٩٣) فقرة (٢) من الدستور تقول يسري مفعول القانون لإصداره من جانب الملك ومرور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية، الا اذا ورد نص خاص في القانون على أن يسري مفعوله من تاريخ آخر، وقد ورد النص.

معالي رئيس المجلس: هذا النص يحتاج الى مرور، لانه الأصل أن يكون بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية الا اذا ورد نص. وهذا جاء استثناء، الاستثناء يجب أن يكون له مبرر. فاذا كانت اللجنة القانونية والحكومة يرون استعجاله، هل يوافق المجلس على ذلك؟ تنتهي المشكلة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة (٣) كما وردت من الحكومة.

المادة ٣ يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

الوزير: وزير الصناعة والتجارة.

المؤسسة: مؤسسة المدن الصناعية الاردنية التي يتم انشاؤها بموجب احكام هذا القانون.

المجلس: مجلس ادارة المؤسسة.

المدير العام: مدير عام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية.

المدينة الصناعية: مساحة من اراضي المملكة الواقعة خارج حدود البلديات ومعيينة كمناطق صناعية بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به والمخصصة لاحتواء

الصناعات والخدمات اللازمة لها والتي يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المؤسسة اعتبارها مدينة صناعية لتدار من قبل المؤسسة وفق احكام هذا القانون.

السيد المقرر: المادة (٢) أقرتها اللجنة.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

الوزير: وزير الصناعة والتجارة.

المؤسسة: مؤسسة المدن الصناعية الاردنية التي يتم انشاؤها بموجب احكام هذا القانون.

المجلس: مجلس ادارة المؤسسة.

المدير العام: مدير عام المؤسسة.

المدينة الصناعية: مساحة من الاراضي الواقعة خارج حدود البلديات يحدد استعمالها كمناطق صناعية بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به وتخصص لاحتواء الصناعات والخدمات اللازمة لها والتي يقرر مجلس الوزراء

بناء على تنسيب المجلس اعتبارها مدينة صناعية لتدار من قبل المؤسسة وفق احكام هذا القانون.

السيد المقرر: يلاحظ المجلس الكريم أنني أقرأ النصوص بعد التعديلات التي ارتأتها اللجنة القانونية وبعد مناقشة هذه التعديلات مع

عطوفة الاستاذ سحجات الذي مثل وزارة الصناعة والتجارة في الاجتماعين الذين عقدا لهذه الغاية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على المادة كما وردت من اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة (٣) كما وردت من الحكومة وأقرتها اللجنة.

المادة (٣) يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون مؤسسة تسمى (مؤسسة المدن الصناعية الاردنية) يكون لها شخصية معنوية

واستقلال مالي وإداري ولها هذه الصفة ممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ان تقاضي وتقاوض وان تنسب عنها في الاحكامات القانونية والقضائية المتعلقة بها النائب العام او اي عماد توكله لهذه الغاية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة (٤) كما وردت من الحكومة.

المادة ٤ يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان، ولها ان تنشئ فروعاً لها في أي مكان في المملكة وان تفتح مكاتب تمثيل لها في خارجها.

السيد المقرر: المادة كما أقرتها اللجنة.

المادة (٤) يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان، ولها ان تنشئ فروعاً لها في أي مكان في المملكة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على المادة التي أقرتها اللجنة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة (٥) كما وردت من الحكومة وأقرتها اللجنة.

المادة (٥) تسري على المؤسسة احكام قانون الشركات المعمول به في الامور التي لم ينص عليها في هذا القانون.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة (٦) كما وردت من الحكومة

الفصل الثاني

غايات المؤسسة

المادة ٦ تهدف المؤسسة الى تحقيق الغايات التالية:

لجنة صناعية

أ- دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة جميع المدن الصناعية في المملكة.

ب- تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية.

ج- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية.

د- إعداد الدراسات والأبحاث واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تطوير وتكامل الصناعات القائمة في المدن الصناعية وإيجاد التعاون فيما بينها وتذليل أية صعاب تعترض ذلك وتقديم تقارير بذلك إلى الجهات المعنية.

السيد المقرر: المادة (٦) كما عدلتها اللجنة.

الفصل الثاني

غايات المؤسسة

المادة (٦) تهدف المؤسسة إلى تحقيق الغايات التالية:-

أ- دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة جميع المدن الصناعية في المملكة.

ب- تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة.

ج- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية.

د- تشجيع توزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة.

هـ- العمل على تطوير وتكامل الصناعات في المدن الصناعية وتذليل أية صعوبات تعترض ذلك.

وهذه المادة عدلت الفقرة ب- ب- بإضافة - في مختلف مناطق المملكة. كما أضيفت فقرة جديدة وهي - تشجيع وتوزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة.

معالي رئيس المجلس: أنيس بك.

السيد أنيس المعشر: معالي الرئيس، المادة (٦) لفقرة ب- تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية في مختلف مناطق

المملكة، الواقع تم تعديل مضمون هذه المادة في مكان آخر على الصفحة (٥)، تشجيع المؤسسة تقول بأن سياسة الحكومة أن تشجع نقل الصناعات الموجودة خارج المدن الصناعية إلى المدن الصناعية، وهذا ليس بالقصير كما تفاهت مع معالي وزير الصناعة والتجارة ما تقصده الحكومة بأن تنتقل المشاريع الصناعية الموجودة في أماكن والغير مرغوب بوجودها في هذه الأماكن، إلى المدن الصناعية، مثلاً نقل المشاريع الصناعية الموجودة في مناطق صناعية تابعة للبلديات وفي أماكن جيدة إلى المدن الصناعية، لذلك أقترح أن تعدل هذه المادة أيضاً. أنا آسف يجب أن أقرأ الفقرة ج- ج- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية وهذا يعني تشجيع انتقال أي مصنع موجود في أي مكان حتى ولو كان في منطقة صناعية تابعة لأمانة العاصمة أو لأي بلدية. أقترحي أن تصبح كما يلي:- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة خارج المناطق الصناعية، أو التي يوافق عليها الوزير إلى المدن الصناعية.

معالي رئيس المجلس: كلمة التشجيع ليست الزام تعطيه مغريات، إذا قبل المغريات ينقل ما قبل ما ينقل.

السيد أنيس المعشر: نعم، ولكن هل تهدف الحكومة إلى تشجيع نقل صناعة موجودة في الطفيلة في منطقة صناعية إلى هذه المدن أو لا، إذا كانت لا تشجع ذلك، لماذا تضعه من أهدافها.

معالي رئيس المجلس: وليد بك.

معالي وزير الصناعة والتجارة: النقطة التي يثيرها أنيس بك هي المادة (٨) وليس في هذه المادة.

معالي رئيس المجلس: أنيس بك قضية التشجيع لا تقدم ولا تؤخر.

معالي رئيس المجلس: السيد

الدكتور خليل السالمة أعيد أن يلاحظ ما ورد في أذهان بعض الإخوة، في شيء أنا تشجعه بأن يتم تعديل الفقرة ج- ج- كما يلي - تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية، أو في غير المناطق الصناعية إلى المدن الصناعية. يعني في مدن وفي مناطق كما قال معالي الوزير، في مناطق صناعية وقروية. فبمجرد وليس من المصلحة أن إذا في منطقة صناعية في الكرك مثلاً تشجع نقل مشروعاتها إلى مدينة صناعية في عمان. ليس هذا هدفاً مطلقاً. ولذلك حتى يكون التشجيع واضح، يدنا نقول:- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة في غير المناطق الصناعية إلى المدن الصناعية يعني كل مشروع غير متتنس لمنطقة صناعية أو المدينة صناعية يدنا نوديه بسرعة ونشجعه بروج للمدينة الصناعية، هذا هو الهدف. شكرًا.

معالي رئيس المجلس: الحاج بدر.

السيد محمد علي بدر: سيدي لا أجد فيما هو مكتوب أي الزام وطالما ما في الزام والتشجيع فقط اعتقد انه كما ورد هو مناسب.

معالي رئيس المجلس: عبد الرؤوف بك.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: يعني نحن نريد أن نحمل كل مادة من القانون كل الحلول لكل المشاكل، هذا الأمر غير الوارد الأصل أن هذه المادة وضعت الأهداف، ثم كل هدف بعد شرح وسائل تنفيذه ووسائل الوصول إليه. هذا إطار عام هنا، ولن تستطيع هذه المادة أن تحل كل المشاكل نقل الصناعات من أماكنها القائمة إلى المدن أو المناطق الصناعية، جاءت المادة (٨) لتوضح كيفية الانتقال ومن أين لأين، إذا حاول الدكتور خليل ينظر على الفقرة ب- ب- من المادة (٨) يبد أنها تتكلم عن أعضاء المشاريع القائمة خارج المناطق الصناعية والتي تنقل إلى المدن الصناعية ليكون دقيقاً هناك

السيد أنيس المعشر: يا سيدي هذه تعبر عن سياسة حكومة، هل تريد الحكومة أن تنقل مشروع صناعي موجود في منطقة صناعية جيدة إلى هذه المدن، هل هذا هدف من بناء هذه المدن، أن تنقل مشاريع صناعية جيدة من منطقة إلى مناطق أخرى.

معالي رئيس المجلس: القصد هو يقول: هل من سياسة الحكومة عندما ينشأ مصنع في منطقة صناعية أن ينقل إلى مكان ثاني؟

تفضل معالي الوزير.

معالي وزير الصناعة والتجارة: في عندنا المدينة الصناعية، المدن الصناعية ولدينا المناطق الصناعية، ويوجد مصانع لا هم في المدن الصناعي ولا في المناطق الصناعية، نحن هنا نتكلم عن المشاريع خارج المدن الصناعية، يدنا تشجع المشاريع الصناعية أن تنتقل إلى المدن الصناعية وإنما هنا نضع عملية التشجيع بشكل عام. أما ماذا أعطيه حوافز سوف يأتي في المادة (٨).

السيد أنيس المعشر: أنا أصر هذه أهداف وغايات المؤسسة هل من غايات المؤسسة نقل جميع الصناعات في المملكة إلى المدن الصناعية التي تقوم ببنائها المؤسسة أولاً؟ إذا كان هذا يعبر عنه بوضوح إذا كانت الحكومة تشجع النقل أنا لا أوافق على ذلك أنا أقترح أن لا تشجع نقل مطلق الصناعات إلى المدن الصناعية.

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي الوزير معالي وزير الصناعة والتجارة: نحن هنا نتكلم عن التشجيع إذا لم أضع له المبررات والحوافز ما يكون له أي قيمة، إلا بالمبررات والحوافز التي وضعناها في المادة (٨)، هنا هي مادة عامة عن التشجيع، نحن نريد أن تشجع، وكيف يكون التشجيع موجود في المادة (٨)، هنا هي مادة عامة عن التشجيع، نحن نريد أن تشجع، وكيف يكون التشجيع، موجود في المادة (٨)، والنقطة التي يثيرها أنيس بك في المادة (٨).

لجنة العمل

وواضحاً في مثل هذا التحديد. أما في المادة (٦) ليست الحلول الموضوعة قيد التنفيذ وإنما اطار العمل فقط شكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الوزير.

معالي وزير الصناعة والتجارة: بدي أعلق بالنسبة لاقتراح الدكتور خليل، في الواقع اذا أضفنا كلمة خارج المناطق الصناعية، نكون عطلنا أمور وضعناها في المادة (٨)، فهذه يجب ان تكون مطلقة الفقرة - ح - في المادة (٦) ويصبح تضارب بين المواد، وكذلك كما تفضل معالي عبد الرؤوف الروابدة هذه المادة عامة، لا تستطيع أن نضم كل شيء في المادة، هذه المادة تعطينا الهدف، أما التفصيلات وطرق التنفيذ والتحديد يأتي في المادة (٨).

معالي رئيس المجلس: في ناحيتين إما أن نؤجل التعريف الى أن تقرأ المادة وتقر المادة (٨) ثم تعود الى هذا التعريف على ضوء المادة (٨) أو ان اطرح الاقتراح المقدم من أنيس بك ونؤي عليه معالي الدكتور خليل تفضل أنيس بك.

السيد أنيس المعشر: معالي الرئيس، ارجو أن اشرح، اقتراحي بالتفصيل وهو من جزأين. الجزء الذي تقدم به معالي الدكتور خليل وأنا أوافق عليه بالطبع، وهو تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة خارج المناطق الصناعية، ولكن هناك مشاريع صناعية قائمة في مناطق صناعية مخصصة سابقاً، ولم تعد هذه المناطق تصلح لأن تكون مناطق صناعية، والحكومة تريد أن تشجع أصحاب هذه المصانع بنقلها من هذه الاماكن الصناعية الى المدن الصناعية، نحن لا نريد أن نستفي هذه المصانع ونريد أن نستفي المصانع القائمة بمناطق صناعية سليمة وجيدة، لذلك اقترحت تعديل هو كما يلي: تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة خارج المناطق الصناعية أو التي يوافق عليها الوزير، عندما يرى

الوزير مصنعا في مكان خاطيء، وغير مناسب، ولو كان مقام في منطقة صناعية، يشجع نقله الى المدن الصناعية.

معالي رئيس المجلس: ما رأي المجلس أن تترك هذا التعريف هذه الفقرة - ح - الى ان تقر المادة (٨). السيد المقرر السيد المقرر: اللجنة أضافت فقرة جديدة للمادة، وهي اعداد الدراسات والابحاث واتخاذ الاجراءات التي من شأنها تطوير وتكامل الصناعات القائمة في المدن الصناعية وإيجاد التعاون فيما بينها وتذليل أية صعوبات تعترض ذلك وتقديم تقارير بذلك الى الجهات المعنية.

معالي رئيس المجلس: تفضل الدكتور الدكتور خليل السالم: من هي الجهات المعنية؟ لمن تقدم التقارير؟

يعني هل هناك جهات في ذهن القانون خاصة؟ أفضل أن نقول وتقديم التقارير السنوية حول أعمالها وتنتهي، أما الى الجهات المعنية، هذا كلام مجهول يحسن أما أن توضحه من هي الجهات المعنية، كأن نقول لمجلس الوزراء لوزارة الاقتصاد أو أن نقول وتقديم التقارير السنوية، اذا كانت التقارير عن الدراسات، عندئذ في مجلس ادارة تقدمه لمجلس الادارة، ومجلس الادارة هو الذي يقرر، لكن بهذا الغموض، الحقيقة أنا أقترح على الاخوان، أن يلفوا كلام الجهات المعنية الذي لا نعرفه.

السيد المقرر: ليس في وضع هذه الصياغة ما يجرح المعنى اطلاقاً قد تكون هذه الجهة المعنية، المجلس وقد تكون مجلس الوزراء. صاحب الولاية العامة.

معالي رئيس المجلس: الخطورة في أن لا تعين بالضبط أي المجمع المختص لانه هذا قانون. السيد المقرر: هذا مختص في كل حالة حسب نوع هذه الحالة قد تكون هذه الجهة هي مجلس،

المعرف هنا مجلس ادارة المؤسسة، وقد تكون القضية أكبر تستدعي تقديم هذا التقرير لمجلس رئاسة الوزراء باعتباره صاحب الولاية العامة. معالي رئيس المجلس: عبد الرؤوف بك. السيد عبد الرؤوف الروابدة: ليس هذا القانون معنى بتنظيم الحكومة الأردنية وإنما هو معنى بتنظيم مؤسسة المدن الصناعية، تنظيم اجهزة الدولة الرسمية ومسؤولياتها وليس في وزارة الصناعة، وليس في جهاز بعينه بمعنى ان هذه المسؤولية التي أنيطت بمؤسسة المدن الصناعية أن تجري درابات عما يجري من صناعات داخل هذه المدن، المسؤولين عن الصناعة وعلاقات هذه الصناعة وتشعب مع كل اجهزة الدولة لها علاقات في وزارة الصناعة، لها علاقات في سلطة الكهرباء المركزية، لها علاقات في غرفة الصناعة، في الجمارك، لا يمكن حصر الجهات التي تتعلق أنشطة المدن الصناعية بها، ولذلك عندما نقول الجهات المعنية تعني كل من له سلطة بقانون آخر أو تشريع آخر بهذا الامر.

معالي رئيس المجلس: تفضل الدكتور الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس، الحقيقة هنا في كلام بعيد عن معنى القانون، بعض الاخوان بدو يشير الى وسائل وصلاحيات المؤسسة، التي منها التعاون مع الجهات المعنية، ومنها مراسلة الجهات المعنية، ومنها كل الاجراءات التي تتصل في الوزارات الاخرى، التنسيق مع الوزارات المختصة هذا الكلام موجود في القانون، أنا لا اعترض على هذا. أنا اعترض على كلمة تقديم تقارير هذا عملية مختلفة، لما تطلب من ديوان المحاسبة تقديم تقرير، يختلف عن ما يقال هنا فتقدم التقرير ليس له علاقة بالتنسيق أنا اعترض ان يكون اعداد الدراسات غاية باي الدراسات هو وسيلة التحقيق غاية، ويجب ان لا يوضع حق في مادة الغايات، يعني الفقرة - ه - كلها ليست من

غايات المؤسسة لان اعداد الدراسة هي غاية لتحقيق هدف، وليست هي الغاية نفسها، لماذا الدراسة لازم يكون هدف لهذه الدراسة، وهو نمو الصناعة، زيادة الانتاجية... الخ. أما وضع التقارير هي احدى الصلاحيات أو احدى الوسائل التي تحقق الغاية. الآن السؤال الكبير في هذا القانون، لمن تقدم المؤسسة تقريرها السنوي؟ عن نشاطها وأعمالها، هل تقدم التقرير لمرجع آخر؟ أنا الحقيقة لا أجاب هذا السؤال، لانه الاخ جودت يمكن يقدر يجاب، اذا في تقرير سنوي يجب أن لا يخلط مع هذا التقرير. وشكراً.

السيد المقرر: معالي الزميل يتحدث عن تقارير سنوية، وليس في النص ما يشير الى تقرير سنوي، النص يشير الى اعداد الدراسات والابحاث واتخاذ الاجراءات التي من شأنها تطوير وتكامل الصناعات القائمة... الخ. هذا رقم (١)، ثانياً. وأسأل معالي الزميل لو أن المجلس القومي للتخطيط طلب من هذه المؤسسة اعداد دراسات وابحاث معينة لغايات معينة أو ان الجمعية العلمية الملكية مثلاً طلبت مثل هذا الطلب، أليس من المفروض ان تقدم المؤسسة تقريرها ونتيجة دراساتها الى المجلس القومي للتخطيط او الجمعية العلمية مثلاً، فلماذا نحصر الحصر ليس من المصلحة، ولذلك ورد النص على اطلاقه، لتقدم التقارير الى الجهة التي تطلب هذه التقارير.

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس. دولة رئيس الوزراء: الواقع مع كوني مش مطلع كاملاً على كامل القانون لكن اعتقد ان هذه المادة مادة تنظيمية ادارية، وهو القصد منها انه الخدمات العامة والبنية التحتية تقوم من الاهداف من انشاء المؤسسة أنها تأمين مثلاً المياه لهذه المدن، توصيل الكهرباء، تأمين الموانئ، تأمين كل شيء اذا حطينا من اهدافها إنه تأمين

لجنة العمل



كل يتعلق بالتطوير وتكامل الصناعات القائمة في المدن الصناعية كهدف، يكفي، اما اجراء الدراسات والأبحاث وتقديدها الى الجهة، لا تحتاج الى مادة قانونية، لان اي جهة من الجهات لها الحق ان تعمل أبحاث، وترسلها لجهات معينة لتأمين خدماتها، بدون ان يرد نص في القانون، ما في الزام، إنما كمباديء ليفهم أن هذه المؤسسة تعمل على تطوير وتكامل هذه المدن يمكن ان تضع كمبدأ بدون ان تقول دراسات وكذا، تقوم هذه المؤسسة بتأمين الخدمات اللازمة أو أي شيء من هذا القبيل لتطوير وتكامل الصناعات القائمة في المدن الصناعية وعندئذ كهدف يمكن ان تلجأ الى دراسات، يمكن الى أبحاث، الى اتصالات، شخصية وغير شخصية لتأمين تلك الخدمات التي تطور هذه الصناعات. شكراً.

معالي رئيس المجلس: دكتور خليل الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس، أنا أؤيد الكلام الذي قاله دولة الرئيس، لأنه الحقيقة هذا ما يجب ان يذكر في غايات المؤسسة غايات

واهداف المؤسسة يجب ان تكون زيادة الانتاج الصناعي، تطوير الانتاج تكامل الانتاج، بحيث ان تكون الخدمة بشكل عمومي، زيادة دور الصناعة في تنمية الدخل القومي، كل هذا هدف، وهذا في رأيي ان يكون ليس - هـ - لانه جميع الامور نقل من هنا وتشجيع من هنا، أنا يعني ان يبرز ان لهذه المدن دورا كبيرا في زيادة الدخل من الصناعة، في تأسيس صناعات جديدة، في التنسيق بين الصناعات، في ان تحدث صناعات أولية تخدم صناعات أخرى، هذا هو الهدف.

السيد المقرر: اللجنة لم ترى أو لم تجد أي تعارض بين هذا النص وبين التزامها بواجب الخدمات التي أشار اليها دولة الرئيس، لان هذا المشروع تضمن في موقع آخر نصا على أن هذه المناطق تعتبر مناطق بلديات، كأنها هي بلدية، والمجلس فيها يتمتع بصلاحيات المجلس البلدي ولذلك من واجباته تلك الواجبات المناطة في أي مجلس بلدي، تأمين المياه، والكهرباء وتعميد الشوارع، وعمليات النظافة، المشروع غطى هذه

و - اصدار تراخيص الساء للصناعات المراد اقامتها في المدن الصناعية.
ز - ممارسة جميع الصلاحيات والسلطات المخولة للبلديات في المملكة وذلك داخل حدود المدن الصناعية.

ح - وضع اسس تأجير الاراضى وابنية المصانع المقامة في المدن الصناعية سواء عن طريق التأجير العادي أو التأجير طويل الاجل، وابرار عقود هذه الايجارات.

ط - التنسيب الى الجهات المعنية بفرض قيود تنظيمية معينة على الاراضى المحيطة بالمدينة الصناعية حسب ما تقتضيه المصلحة.

ي - تقديم المشورة الادارية والمالية والفنية للمشاريع الصناعية القائمة والتي يرغب اصحابها في اقامتها في المدن الصناعية.

ل - التعاقد مع المتعهدين والخبراء والمستشارين الاردنيين أو الاجانب بما في ذلك المحامون والمهندسون لتمكين المؤسسة من القيام بأعمالها.

ك - الاقتراض ويشترط في ذلك ما يلي -

١ - ان يكون اصدار سندات الدين قد تم بموافقة وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ومحافظة البنك المركزي.

٢ - ان يتم الاقتراض من المصادر الخارجية بموافقة مجلس الوزراء.

م - التعاون مع الجهات المعنية لتأمين السكن وسائر الخدمات الضرورية للمساكن في المدن الصناعية.

ن - اتخاذ الاجراءات التي تكفل المحافظة على البيئة من التلوث الناتج عن الصناعات القائمة في المدن الصناعية بما في ذلك التلوث في المياه والجو والمظهر العام.

ش - التنسيق مع الوزارات المختصة في مجالات اختصاصها.

الشاحية، ليس ثمة من نقص وليس ثمة من تعارض، للجنة ارتأت أن يبقى هذا النص، كما هو، لأنه يحقق غاية أشمل.

معالي رئيس المجلس: تفضل دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء: عندي اقتراح للمادة أن تكون: العمل على تطوير وتكامل وتنسيق الصناعات في المدن الصناعية وتذليل اي صعوبات تعترض ذلك.

معالي رئيس المجلس: اذن هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.
السيد المقرر: المادة (٧) كما وردت من الحكومة.

الفصل الثالث
صلاحيات المؤسسة

المادة ٧ تحقيقا للغاية المقصودة من هذا القانون، تحول المؤسسة الصلاحيات والسلطات التالية -

أ - تملك وشراء الاراضى اللازمة لاقامة المدن الصناعية عليها.

ب - الاشراف الكامل على جميع الشؤون المتعلقة بإدارة المدن الصناعية.

ج - ممارسة صلاحيات اللجان التنظيمية اللوائية والمحلية لتطبيق احكام قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به وذلك بالرغم مما ورد في اي قانون اخر.

د - القيام بجميع الاعمال الانشائية اللازمة لاقامة المدن الصناعية وتوفير الخدمات الضرورية لها بما فيها توفير اماكن تخزين المواد اللازمة للصناعة.

هـ - دراسة طلبات اقامة المصانع في المدن الصناعية والبت فيها، شريطة ان تكون هذه الصناعات قد صدرت بشأنها التراخيص اللازمة من قبل وزارة الصناعة والتجارة والجهات الحكومية المختصة الاخرى.

مكتبة العمل

ع - تبنى اية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات المؤسسة شريطة ان تتفق مع احكام هذا القانون.

السيد المقرر: المادة (٧) كما عدلتها اللجنة.

الفصل الثالث:

صلاحيات المؤسسة:

المادة (٧) تحقيقاً للغاية المقصودة من هذا القانون، تحول المؤسسة الصلاحيات التالية:

أ. تملك وشراء الأراضي اللازمة لاقامة المدن الصناعية عليها.

ب. ادارة جميع الشؤون بالمدن الصناعية.

ج. ممارسة صلاحيات اللجان التنظيمية اللوائية والمحلية لتطبيق احكام قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المعمول به ضمن حدود مدنها الصناعية وذلك بالرغم مما ورد في اي قانون آخر.

د. إقامة جميع المنشآت اللازمة للمدن الصناعية وتوفير الخدمات الضرورية لها.

هـ. الموافقة على اقامة هذه الصناعات المرخصة ضمن مدنها.

و. ممارسة جميع الصلاحيات والسلطات المخولة للبلديات في المملكة وذلك داخل حدود المدن الصناعية.

ز. وضع أسس تأجير الأراضي وأبنية المصانع المقامة في المدن الصناعية، وإبرام عقود هذه الايجارات.

ح. التنسيب الى الجهات المعنية بفرض قيود تنظيمية معينة على الأراضي المحيطة بالمدن الصناعية حسب ما تقتضيه المصلحة.

ط. تقديم المشورة الادارية والمالية والفنية للمشاريع الصناعية القائمة أو التي يرغب اصحابها في اقامتها في المدن الصناعية.

ي. التعاقد مع المتعهدين والخبراء والمستشارين بما في ذلك المحاسبين والمهندسون لتمكين

المؤسسة من القيام بأعمالها.

معالي رئيس المجلس: الحاج بدير، السيد محمد علي بدير: شطب كلمة الأردنيين والأجانب. مستشارين تبقى مطلقه.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على شطب عبارة - الأردنيين والأجانب - ؟

الجميع: موافقون

السيد المقرر: ك - الاقتراض من مصادر التمويل الداخلية والخارجية ويشترط في ذلك ما يلي: -

١ - في حالة اصدار سندات الدين ان لم يتم ذلك بموجب التشريعات النافذة وبموافقة وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة ومحافظ البنك المركزي.

٢. وفي حالة الاقتراض من المصادر الخارجية ان يتم ذلك بموافقة مجلس الوزراء.

معالي رئيس المجلس: دكتور خليل.

الدكتور خليل السالم: معالي الرئيس،

فما يتعلق بالفقرة (١) من البند - ك -

الحقيقة قانون الشركات يستعمل اسناد القرض، يمكن هنا بالإمكان القول على أن اسناد القرض

مثلاً تنصرف فقط للأشخاص التي تصدرها الشركات المساهمة العامة، وليس المؤسسات

العامة، وإن تقول سندات الدين هي التي تصدرها المؤسسات العامة، يمكن هذا نحن اليوم

طرحنا اسناد قرض مؤسسة عالية، لكن سمينها اسناد قرض، ومؤسسة عالية أيضاً مؤسسة عامة.

بالعكس مؤسسة عالية تملكها الدولة كلها، المؤسسة الصناعية فيها رؤوس أموال لناس

مختلفين، أنا لأغراض التشريع، أما أن نستعمل اللفظ القانوني الذي صار لاسناد القرض، يا إما

بدنا نستعمل سندات الدين التي تشير أكثر إلى سندات الدين العام وهي السندات التي تصدرها

الحزبية، يعني أحب أن نتوقف قليلاً، النقطة

مع الحكومة بأننا نستعمل اسناد قرض لغرض. سندات الدين لغرض، وسندات الدين انعام لغرض آخر، والشئ الثاني، أن نكتفي في هذه الفقرة بموجب التشريعات النافذة وبشطب ما تلاها، لأن التشريعات النافذة هي التي تقرر من سيوافق ومن سيتدخل في عملية صنع القرار، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: معالي الرئيس.

لقد نوقشت هذه النقطة ولم تفت اللجنة القانونية والاقتصادية، ولكن قبل للجنة أن المصلحة العامة تستدعي مزيداً من الإحتراز، لأن التشريعات النافذة قد تنص على موافقة جهة أو جهتين فقط لإصدار مثل هذه السندات، ولخطورة الأمر ودقته ارتضي أن يمارس هذا الإحتراز وأن يسكب في هذا النص المقترح.

معالي رئيس المجلس: يعني جاءت هذه المادة تعديل للمادة التي في أي تشريع آخر.

السيد المقرر: نعم لغايات الإحتراز.

معالي رئيس المجلس: يعني هنا إذا أقرها المجلس تعدل أي مادة في أي مكان آخر.

تفضل عبد الرؤوف بك.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: إذا سمح معالي الرئيس، النقطة التي كانت واضحة للجنة أن المطلوب موافقتهم قبل موافقة مجلس الوزراء المطلوبة في التشريعات النافذة، هم الوزراء المسؤولون عن المؤسسات المساهمة في هذه المدينة، هذه عبارة بين أربع أجهزة مساهمة إذا لم أنسى، وزير الصناعة هو أولاً رئيس هذه المؤسسة، فنوقش أنه لا يجوز أن يقر قرار بطلب باصدار سندات دين الى مجلس الوزراء من دون موافقة وزير الصناعة والتجارة الذي هو السلطة المشرفة على هذه المؤسسة والشئ الثاني، عندك

الثانية في الفقرة - أ - تقول: - أن يتم ذلك بموجب التشريعات النافذة، وبعدها بموافقة وزير المالية ووزير التجارة والصناعة ومحافظ البنك المركزي، التشريعات النافذة في كثير من الحالات تتطلب واحد من هؤلاء، إذا لم يكن جميعهم، ولذلك اقترح أن يكتفى بأن يتم ذلك بموجب التشريعات النافذة، إذا بده بطلع سند دين بمقتضى هذا القانون يجب أن يوضع نظام خاص لسندات الدين، والنظام الخاص هو الذي يقرر من سيوافق، الأرجح أنه سندات الدين هذه ستكون قابله للتداول في سوق عان المالي، حتى تكون مقبولة للبيع، وقابلة للسيولة السريعة، يجب أن تدرج في سوق عان المالي، لأغراض أن تدرج في سوق عان المالي لا يمكن نسيان موافقة سوق عان المالي، لأن سوق عان المالي يوافق على جميع نشرات سندات الإصدار سواء للأسهم أو اسناد القرض أو سندات دين، ولذلك، أولاً

١ - أنا لن أعترض على كلمة سندات الدين بحيث نفرق بين هذه واسناد القرض الموجودة في قانون الشركات، وأن هذه لا تخضع لقانون الشركات، ومن هنا أسميناها هذا الاسم.

والشئ الثاني أن يكتفى بالتشريعات النافذة التي تحكم من سيوافق ولا تدرج الأسماء هنا، ثم من الخبرة العملية لما بدك تحصل على موافقة أربعة هيئات على شيء، الحقيقة تصبح أعقد من ذنب الضبع، أنا أوتر أن يكون هناك لجنة مركزية، على غرار ما تفعل الدول المتقدمة أو الدول الحديثة النمو، بحيث يتركز مكان للموافقة على الإصدار، أنا بحكي نتيجة الخبرة العملية باصدار سندات من هذا النوع، التي وجدنا إنه كل دائرة يتحكمي بلغة وبمنطق، ولذلك حتى يكون عملنا أريح للمستقبل أوصي بما يلي: - أن يكون في المجلس فهم واضح أو تفاهم أيضاً

لجنة صنية الإصدار

صندوق التقاعد هو أحد الأجهزة العاملة عند وزير المالية، فإذا قرار مجلس الإدارة يجب أن يكون أيضاً خاضعاً لموافقة وزير المالية ومن هنا جاء إيراد هذين الإسمين، أما محافظ البنك المركزي هو أصلاً مطلوب في التشريعات لإصدار أي سندات دين.

معالي رئيس المجلس: دكتور.

الدكتور خليل السالم: يوسفى معالي الرئيس أن أعود لبحث الموضوع، في الحقيقة يبدو أنه نحن نحكى عن أشياء مختلفة، يجب أذكر الإخوان بقانون مؤسسة عالية، لما فتحنا مؤسسة عالية حق إصدار سندات الدين أو أسناد القرض، قلنا بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا القانون حتى لا نخضع إصدار مؤسسة عالية لقانون الشركات، فالآن لنا خيارين، الخيار الأول إنه نقول بأن هذه المؤسسة تستطيع أن تصدر سندات الدين بمقتضى نظام خاص صادر بمقتضى هذا القانون، وعندئذ النظام يعرف من الذي سيوافق ومن لا يوافق، وأما بدنا نصدرها بمقتضى تشريعات أخرى، أين هي هذه التشريعات الأخرى، التشريعات الأخرى التشريع الوحيد الذي يتحدث عن إصدار سندات الدين هو البنك المركزي، قانون البنك المركزي قانون الدين العام، الذي يتصل بالمؤسسات العامة، التي رأس مالها ملك للدولة، والقانون الآخر هو قانون الشركات الذي يحكي عن أسناد القرض في فصل طويل، فهنا لما نحكى، ما هي التشريعات النافذة؟ عن أي تشريعات؟ ما فيه، أنا نضع في هذا القانون ونقول نظام يصدر لهذا الغرض كما فعلنا

بالنسبة لمؤسسة عالية، أو بنقول صادر بمقتضى قانون الدين العام، وعندئذ قرار مجلس الإدارة بإصدار الأسناد ما له علاقة بالموضوع، بعض الإخوان قال هؤلاء لازم يوافقوا لأنهم أعضاء في مجلس الإدارة، لن يصدر سند بالأول إلا بقرار من مجلس الإدارة، لأنها هي الهيئة العامة للمؤسسة، ما لي هيئة عامة هون، إلا الناس المساهمين في المؤسسة والذين هم أصحاب الأسهم، منهم لازم يوافقوا على الإصدار، بعد موافقتهم بدهم يأخذوا موافقات رسمية بمقتضى التشريعات، لذلك أنا أوصي بما يلي: - إما أن نتبع نسق عاليه ونقول بمقتضى نظام مؤسسة عالية، وإما أن نقول وذلك بموجب التشريعات النافذة، ويجب أن تحدث تشريعات تمكن هذه المؤسسة من إصدار أسناد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: يا دكتور هي المادة تقرأ كامله، لما بنقول سندات الدين في أول الفقرة، ونقول التشريعات النافذة لا ينصرف الذهن إلا للتشريعات المتعلقة بسندات الدين، ولا يمكن أن تنصرف لأي قانون آخر، فقلت أنت في حال إصدار سندات الدين أن يتم ذلك بموجب التشريعات النافذة، أي النافذة، الضمير يعود لسندات الدين، على كل أنا بشوف أن هذا الموضوع من الأهمية بحيث أن لا يدرس في آخر الجلسة، ولذلك أرى أن يؤجل البحث في القانون إلى جلسة قادمة وأن يكون في أول الجلسة، هل يوافق المجلس؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام: ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة هي

الساعة العاشرة من يوم الاثنين القادم وأرجو مرة أخرى من اللجان أن تجتمع في الوقت المحدد لها من قبل رئيس اللجنة للنظر في القوانين، ويستكمل البحث في البند من هذا القانون. وأرفع الجلسة،

وانتهت الجلسة

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري
عدنان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري
أحمد الطراونه

- ١ - أمد وبوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه: أمين عام المجلس الوطني الاستشاري: السيد يحيى الدروبي.
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والإشراف على طباعته مساعد الأمين العام: السيد محمد علي ذياب ومنظما الضبط: السيدان نصري الشاهله وضمان النجداوي.

لجنة صبة النسخ